جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

دور مقترب الاتصال السياسي في تحليل التغيير السياسي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- شارف محمد
-

إشراف الأستاذ:
-د. رمضاني مفتاح

لجنة المناقشة

-د/أ. زوامبية عبد النور	رئيسا
-د/أ. رمضاني مفتاح	مقررا
-د/أ. قيرع سليم	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرحمن ۞ علم القرآن ۞
خلق الإنسان ۞ علمه البيان ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرحمن : الآيات من 1 . 4

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أولا أود أن اشكر كل أفراد عائلتي على كل دعم قدموه لي وعلى كل موقف وقفوه معي في مسيرتي العلمية.

واجب العرفان يدعوني إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجلفة.

والى كل الزميلات والزملاء في قسم العلوم السياسية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

محمد شارف

إهـداء

إلى من لم يفارقاني حتى بعد وفاتهما.

إلى روحهما الطاهرتين الغاليتين

* أمي و أبي *

اللهم ارحمهما كما ربياني صغيرا وأسكنهما فسيح جناتك

مقدمـــــــــة

مقدمـــــة:

يعتبر الاتصال السياسي نمط من أنماط العلاقات بين البشر التي تعكس طبيعة تكوينهم الاجتماعي والسياسي، وقد استخدم من قبل الطبقات الشعبية والحكام على حد سواء من أجل ممارسة السياسة كظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد تهدف إلى البحث عن التأثير والقوة وكذلك كعملية صنع قرار تحدد توزيع الموارد الاجتماعية والحقوق والواجبات والمحظورات داخل المجتمع.

وقد اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماعي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال.

حيث يلعب الاتصال السياسي اليوم دورا لا يستهان به في العملية السياسية من حيث أنه يرافق هذه الأخيرة طيلة مراحل صناعة القرار كما يعد موصلا جيدا بين صناع القرار والرأي العام وبين الرأي العام وصناع القرار. وهو ما يُرسخ أكثر دور الاتصال ويدعم قدرته في لعب المزيد من الأدوار على أعلى المستويات بدءًا بتفعيل المشاركة السياسية وصولا إلى صناعة وتوجيه الرأي العام ونقل المعرفة السياسية. بل وأبعد من ذلك، أصبح ينظر إليه أيضا كمرآة عاكسة لرد فعل الطبقات الشعبية ومدى تقبلها أو رفضها لمختلف السياسيات الصادرة عن المؤسسات السياسية. وهوما يدفع إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود المنهجية والعلمية ودعم مختلف الدراسات النقدية لهذا المفهوم في سبيل إيجاد أرضية علمية أوسع يمكن أن تكون منطلقا للمزيد من الدراسات المستقبلية حول الاتصال السياسي ومحاولات تطبيقه في شكل استراتيجيات اتصالية بعيدة، متوسطة وقصيرة المدى.

إن جميع المؤسسات السياسية - حكومة، أحزاب موالية، أحزاب المعارضة ...- في الدولة تحتاج إلى الدعم الشعبي والمؤازرة الشعبية، ومن المعروف أن هدف كل الحكومات والأحزاب هو الحكم أو المشاركة فيه وهذا لا يمكن أن يتوفر لها ما لم تتمتع بالتأييد الجماهيري الواسع، وهذا التأييد لا بد من توفيره عن طريق التأثير في هذه الجماهير التي تشكل الرأي العام داخل الدولة، وهنا تظهر أهمية الاتصال السياسي الذي يمارس في الدولة لبناء أكبر حجم ممكن من التأييد الشعبي له ولبرامجه السياسية .

حيث يمكن القول أن الاتصال السياسي هو أهم الضروريات التي يجب أن تتبعها المؤسسات السياسية في عملها وبذلك تضمن نوعاً من التفاعل مع الإرادة الشعبية المحيطة بها، بحيث تؤدي الاستجابة لرغبات ومتطلبات الجماهير في السياسة العامة، إلى تحقيق قدر كبير من التوافق بين الحاكم والشارع الشعبي، وعندما تجد الجماهير المحقق لطموحاتها وتطلعاتها، فإنها في الأحوال الطبيعية تكسبه المشروعية من هذا التأييد الجماهيري لأنه يتوافق مع الإرادة الشعبية، ويصبح واجباً على المؤسسة السياسية التركيز أكثر على الاستمرارية بهذا التوافق مع الجماهير لضمان الاستمرارية في الحكم.

ولكن اذا فقد النظام الحاكم هذا التوافق مع الجماهير فإنه بالتالي سيفقد المشروعية و التأييد وتصبح مسألة استمراره في الحكم أمرًا من الصعب تحقيقه، وما الثورات الشعبية التي عرفتها الدول العربية على غرار مصر والجزائر إلا نموذجا للمطالبة بالتغيير السياسي من مصدر شعبي، فقد النظام فيه تأييد الرأي العام.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية دراسة الموضوع إلى جانب علمي وجانب عملي، وبالتالي فإن دور مقترب الاتصال السياسي في تحليل التغيير السياسي كموضوع تكمن في:

- الأهمية العلمية: تتمثل في الدور الرائد للاتصال السياسي الذي يحتله لدى الأنظمة السياسية والأحزاب السياسية في الدول سواء النامية أو المتقدمة، حيث صارت تمثل إشكالات علمية على المستوى الأكاديمي جعلت من هذا الموضوع ذا أولوية بالغة سواء في حقل العلوم السياسية أو غيره من الحقول المعرفية الأخرى.
- الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للموضوع في اللحظة التاريخية التي تعيشها المجتمعات العربية منذ بداية الحراك الشعبي في تونس، فهو موضوع حديث فرضته جملة من التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية واقعيًا وما رافقها من إشكالات وتداعيات.

أهداف الدراسة:

تنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف علمية و أخرى عملية:

- الأهداف العلمية: دراسة الموضوع من الناحية العلمية تهدف إلى الغوص في تفاصيل الاتصال السياسي وأثره الكبير في تحقيق الاستقرار السياسي أو زعزعته لا سيما وأنه قد حظي بمكانة كبيرة في السنوات الأخيرة في الأنظمة الديمقراطية ولدى صناع القرار تحديدا، لما له من أهمية ودور كبيرين، وهو ما من شأنه أن يساعد الباحث على تكوين حوصلة علمية في صميم هذا الموضوع تساعده على التخصص أكثر فيه وتشجعه على العمل مستقبلا للتوسع فيه من خلال أعمال علمية أخرى.

- الأهداف العملية: أما الناحية العملية تهدف الدراسة إلى بحث في أسباب انسداد قنوات التواصل السياسي مما افقد النظام مشروعيته، ورصد المشاكل والأسباب الرئيسة الفاعلة في تراجع دور الاتصال في مجال السياسة في كل من مصر والجزائر وصياغة الحلول في سبيل تفعيل دورها.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عوامل ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى الاشتغال على هذا الموضوع أهمها:

- أسباب ذاتية:

من أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في تناول المواضيع الحديثة في حقل العلوم السياسية من جهة، وكذا الاهتمام بدراسة أهم الإشكاليات السياسية وتوجيه قراءاتنا البحثية إلى المشكلات الحقيقية التي تشهدها المجتمعات العربية التي ننتمي إليها.

- أسباب موضوعية:

تتمثل أهم المبررات الموضوعية في اختيار هذا الموضوع في كونه يعالج موضوعا حديثا فرض نفسه بقوة على الساحة الأكاديمية والإعلامية، وهو يدخل في صلب اهتمامات الباحثين المتخصصين في حقل العلوم السياسية.

إشكالية الدراسة:

تميزت الأنظمة السياسية في مصر(عهد حسني مبارك) والجزائر(عهد عبد العزيز بوتفليقة) بالتسلط واحتكار السلطة في شخص واحد، دامت عقودًا، مارست فيها أساليب عدة قللت فيها من أهمية الرأي العام وازدراءه، فأبعدته عن ما يحدث في المطبخ السياسي، ومارست سياسة التضليل الإعلامي والقطع شبه التام لقنوات التواصل بينها وبين الجمهور، مما أدى إلى المطالبة بتغيير النظام.

على ضوء ما تم ذكره ونظرا للأهمية الكبيرة للموضوع ومن أجل التعمق أكثر في تفاصيله يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي يلعبه مقترب الاتصال السياسي في تحليل التغيير السياسي الذي حدث في مصر و الجزائر. ؟**

وتندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم مقترب الاتصال السياسي ؟
2. ما علاقة الاتصال بالسياسة والتغيير السياسي؟
3. ما مفهوم التغيير السياسي وما هي أهم المفاهيم المرتبطة به؟
4. هل يمثل الحراك الشعبي مؤشرا على انسداد قنوات التواصل السياسي؟

5. كيف يمكن أن نحلل التغيير السياسي في مصر والجزائر من منظور مقترب الاتصال السياسي؟

حدود المشكلة:

الحدود الموضوعية: لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتغيير السياسي في مصر والجزائر –دراسة مقارنة-. ودور الاتصال السياسي في تحليل هذا التغيير.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في التركيز على مصر و الجزائر.

الحدود الزمنية: تم وضع حدود مشكلتنا الزمنية انطلاقًا من فترة قيام الحراك الشعبي في مصر وسقوط نظام حسني مبارك ، فترة قيام الحراك الشعبي في الجزائر وسقوط نظام عبد العزيز بوتفليقة.

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة وطيدة بين الاتصال و السياسة.
2. إن التطور الذي شهده مفهوم الاتصال السياسي ساهم في بروز وزنه في الأنظمة السياسية.
3. إن تأثير الاتصال السياسي في الرأي العام أدى بالتالي إلى التأثير على عملية التغيير السياسي.
4. يبدو أن معوقات الاتصال السياسي والفجوة بين الحاكم والشعب أدت إلى حدوث حراك من أجل إسقاط الأنظمة السياسية في كل من مصر الجزائر.

منهج الدراسة:

ما هو معروف أن تطور العلوم مرتبط بتطور المناهج، وهنا يقول ديكارت أن المنهج (Methodologe) هو الطريق الذي ينبغي على العقل أن يتبعه للوصول إلى الحقيقة[1].

كما يعد المنهج الذي يعتمده الباحث في دراسته بمثابة المرشد الذي يسترشد به للوصول إلى النتائج والأهداف المراد تحقيقها، وذلك عن طريق توظيف المنهج وخطواته، وبالتالي يجب أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث.[2] ونظرًا لطبيعة موضوعنا استخدمنا المنهج الوصفي، والمنهج المقارن.

المنهج الوصفي: يستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، فالوصف هو جرد يجيب عن السؤال (مـــاذا هناك؟)[3]

المنهج المقارن: أصبحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الجملة تعتمد هذا المنهج حيث تجري المقارنة بين نظامين سياسيين، أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين، أو بين منظمتين دوليتين أو إقليميين، أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد، أو نظامين سياسيين، وما إلى ذلك، تعتمد المقارنة على تشخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الموضوعين المقارن بينهما ولا تصلح المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي، أو مختلفين بشكل كلي[4].ساعدنا هذا المنهج على إبراز الفروقات الجوهرية بين الجزائر ومصر، واستخلاص عوامل النجاح والتعثر والاستفادة منها.

---

[1] محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، ط1، دمشق: دار وحي القلم، 2014، ص25.

[2] طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، لبنان: منشورات ضفاف، 2015

[3] محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**،الجزائر،1997،ص46.

[4] محمد بابا عمي، مرجع سابق الذكر، ص 85.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول للدراسة المفاهيمية والنظرية حول مقترب الاتصال السياسي، حيث تناولنا في المبحث الأول تحديد ماهية الاتصال السياسي، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم المقترب الإتصالي.

و في الفصل الثاني فقد خصصناه لتحديد الاطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به، أما في المبحث الثاني فقد أوضحنا فيه المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في العلوم السياسية.

وأخيرا في الفصل الثالث من الدراسة فقد خصصناه لتحليل التغيير السياسي في مصر(سقوط حسني مبارك) والجزائر(سقوط عبد العزيز بوتفليقة) -دراسة مقارنة-، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع التغيير السياسي في مصر و في المبحث الثاني واقع التغيير السياسي في الجزائر.

تحديد المصطلحات:

الإتصال: لقد عرفه (هوفلاند) بقوله "إن الاتصال هو العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد القائم بالاتصال منبهات"[1]

الاتصال السياسي: هو أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع.

التغيير السياسي: يقصد بالتغيير السياسي انتقال المجتمع بإرادته من حالة سياسية واجتماعية واقتصادية محددة إلى حالة أخرى جديدة وأكثر تطورًا.

[1] عيساوي احمد، **مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014 ، ص34.

الفصل الأول

مقترب الاتصال السياسي

فرض الاتصال نفسه بقوة كحقل معرفي جديد من حقول الدراسة في كل ميادين العلوم الاجتماعية عامة وفي العلوم السياسية خاصة، ألا وهو حقل الاتصال السياسي. الذي جعل من السياسة ميدانا لدراسته. كوننا نعيش اليوم عصر الاتصال والديمقراطية. وهذا نظرا للعلاقة الوطيدة بين الاتصال والسياسة.

أما بخصوص الاقتراب الإتصالي فهو يهدف للكشف على كيفية تأثير الاتصال على أداء النسق السياسي، ومن هنا فإن هذا التحليل الإتصالي هو دراسة للنشاطات السياسية كنسق اتصالي، حيث لا يعدو أن تكون تلك النشاطات السياسية نقلا للمعلومات بين القوى المتفاعلة كما يهتم بدراسة التفاعل بين الاتصال والعملية السياسية.

وسوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى ضبط مفهوم الاتصال السياسي و المقترب الإتصالي من خلال مبحثين الأول نعالج فيه مفهوم الاتصال السياسي ووظائفه و العلاقة بين الاتصال و السياسة إضافة إلى عناصر الاتصال السياسي و أهدافه. أما بالنسبة للمبحث الثاني فنتطرق فيه لمفهوم المقترب الإتصالي و الافتراضات العامة له والتحليل الإتصالي للنظام السياسي ثم نقدم تقويم للإقراب الإتصالي.

المبحث الاول: ماهية الاتصال السياسي

يعد الاتصال السياسي من اهم مجالات علم الاتصال، حيث اصبح حقلا دراسيا ومعرفيا قائما بذاته، له أسسه ومبادئه وجعل من السياسة مادته الخام مهتما بتفاعلات العملية السياسية والعملية الاتصالية.

المطلب الأول: مفهوم الاتصال السياسي ونشأته.

قبل التطرق إلى مفهوم الاتصال السياسي كأحد نماذج علم الاتصال لابد من عرض مفهوم الاتصال بصفة عامة.

تعريف الاتصال:

الاتصال لغة: الاتصال يعني المعلومات المبلغة أو الرسالة الشفوية أو تبادل الأفكار والآراء والمعلومات عن طريق الكلام أو الإشارات. كما تعني الكلمة أيضا شبكة الطرق أو شبكة الاتصالات.[1]

الاتصال اصطلاحا: كما يعرف « أحمد أبو زيد»* الاتصال بأنه (العملية التي يتم بمقتضاها تبادل وتكوين العلاقات بين أعضاء المجتمع بصرف النظر عن حجم المجتمع وطبيعته وتكوينه وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والتجارب فيما بينهم).[2]

تعريف الاتصال السياسي:

تعددت الآراء بشأن تعريف الاتصال السياسي ففي تعريف "شودسون" schudson هو أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع.

---

[1] عزوز احمد، **الاتصال ومهارته**، وهران: منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، 2006، ص18.

* احمد مصطفى ابو زيد: هو عالم انثربولوجيا مصري، حصل على جائزة النيل للعلوم الاجتماعية عام 2011

[2] أبو شنب جمال محمد، **نظريات الاتصال و الإعلام المفاهيم _المداخيل النظرية _القضايا**، مصر: دار المعرفة، 2008 ،ص12.

ويعرفه "جون ميدوj.medou " بأنه الطريقة التي تُؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته أو الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسة.[1]

يقول "جاك سيقيلا" jaeques sèguèla أن (الحكم هو الاتصال) حيث أن الرجل السياسي يغير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل عن طريق الاتصال وذلك بالاستماع وفهم تطلعات ذلك الجمهور وإعلامه بمخططاته والتأثير فيه لتحقيق أهداف محددة وذلك هو جوهر الاتصال السياسي.

والتعريف الشامل للاتصال السياسي يعني مجموع الرسائل الصادرة من الحكام والموجهة إلى المحكومين وتبليغها بواسطة دعائم وسائل الإعلام والاتصال كما يعني أيضا مجموعة من التقنيات المستعارة في محترفي الاستشارة السياسية للاتصال بالمحكومين وفي التسويق السياسي وسير الآراء والعلاقات العامة والإشهار وتعديلها وتغييرها ويعني أيضا النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة والإعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتأثيرها في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة.[2]

نشأة علم الاتصال السياسي:

كان للتيارات الفكرية التي انطلقت في القرنين 18 و 19 أثرها في الفكر السياسي في القرن العشرين، الذي شهد تحولات جدرية وعميقة شملت كافة المجالات . وبروز العديد من الاتجاهات والأنشطة الإنسانية ومن بينها: الاتصال السياسي الذي غير النظرة إلى الإنسان ودوره في الحياة السياسية نتيجة سيادة

[1] بن صالح جعفر، **الاتصال السياسي في الجزائر معالجة إعلامية للملف الصحي لرئيس الجمهورية (جريدتي الشروق والخبر نموذجا)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران: 2013/2012، ص21.

[2] البشر محمد بن سعود، **مقدمة في الاتصال السياسي**، الرياض: مكتبة العبيكان، 1999م، ص19.

وانتشار مفاهيم الديمقراطية، وبالتالي فقد توصل علماء الاتصال والاجتماع السياسية في الخمسينات إلى تحديد مفهوم الاتصال السياسي والتنظير له عام 1956 من خلال دراسة العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة والسلوك السياسي للأفراد.[1]

أي من خلال تتبع تجارب هذه الأنظمة في التأثير على سلوك الناخبين ويمكن ملاحظة أن اتساع وظائف الدولة أدى إلى الاهتمام بالرأي العام وبروز جماعات الضغط والأحزاب السياسية مثل الأحزاب المعارضة والنقابات والمؤسسات الإعلامية.

ولهذا بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين السياسية ومكونات المجتمع، وتفاعل النظام السياسي مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى، كما بدأ الاهتمام بالمشاركة السياسية والسلوك السياسي والانتخابات، وغيرها من الموضوعات ذات الارتباط بالاتصال السياسي ما بين أفراد المجتمع والنظم السياسية، الى جانب العناية بالإنسان ومشكلاته وأزماته وسلوكه السياسي ومشاركته في الحياة السياسية، إضافة إلى التطورات التي طرأت على العلوم الأخرى، وتأثر العلوم الاجتماعية بمناهج العلوم الطبيعية، وتطبيق بعض مناهجها في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية.

ومع التغيرات العالمية المعاصرة أصبحت السياسة والاتصال أكثر محورية وشمولية في حياة الإنسان المعاصر، ابتداءً من القرن العشرين تغلغلت السياسة وتحكمت في الحياة، وارتبطت بأهم الاحتياجات البشرية، وتصدرت قائمة الأولويات في كل المجتمعات الحديثة كما لم تتصدرها في العصور السابقة، وأخذ كل نشاط اتصالي يصدر عن الإنسان يحمل معاني ومضامين سياسية واضحة أو غير واضحة ،كما أن كل قضية من القضايا المحلية أو العالمية، التي تطرحها

[1] ال سعود سعد، **الاتصال والإعلام السياسي**، الرياض: دار الكتاب الحديث، 2010، ص18.

وسائل الاتصال أصبحت مرتبطة بشكل أو بآخر بالاعتبارات السياسية،[1] بما في ذلك القضايا العابرة إلى جانب أن فهم السياسة وقضاياها لم يعد حكرا على من يمارسون العمل السياسي فحسب، فالسياسة أصبحت سلوكا يقوم به أفراد المجتمع العاديين كما يقوم به القائم على السلطة السياسية، إلى الحد الذي دفع البعض إلى تسمية هذا العصر بعصر السياسة والتسييس.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاتصال و السياسة.

تعتبر العلاقة بين الاتصال والسياسة في مختلف دول العالم بصرف النظر عن طبيعة وشكل النظام السياسي والنظام الإتصالي الذي يمارسها هي علاقة جوهرية لدرجة يصعب تصور أحدهما دون الأخر أو قيامه بوظائف بمعزل عنه، كما تختلف رؤى الباحثين حول العلاقة بين الاتصال والسياسة إذا يرى "لوشيان باي lucian bye " بوجود علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية فأهداف النظام السياسي في السيطرة ولشرعية والمشاركة تستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن قيم النظام السياسي.[2]

ونجد الحكومة تسعى دائما على كسب التأييد والدعم لسياساتها وقراراتها والتعرف على الاتجاهات السائدة في مجتمعها، حيث تعول على وسائل الاتصال في تحقيق تلك الأهداف فالذي يستحوذ على السلطة يسعى إلى السيطرة على وسائل الاتصال واستخدامها في التأثير على المعتقدات السياسية للأفراد.

وينظر للعلاقة ما بين الاتصال والسياسة من زاويتين:

1. إن وسائل الاتصال أدوات مؤثرة في سياسات وقرارات المؤسسة السياسية استناداً إلى المقولة الديمقراطية الشهيرة أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة
2. أن السلطة السياسية تمارس الرقابة والتأثير على وسائل الاتصال لتحقيق أهدافها السياسية.

[1] ال سعود سعد، المرجع السابق، ص20.
[2] بن صالح جعفر، مرجع سابق، ص25.

ومن جانب آخر فإن طبيعة التأثير ومداه بين وسائل الاتصال والسلطة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر،[1] ففي النظم الديمقراطية تمارس وسائل الاتصال تأثير أكبر في النظام السياسي مما عليه الحال في الأنظمة السياسية الأخرى مثل الشمولية والتسلطية.

حيث أصبحت الممارسة السياسية حالياً تعتمد على العملية الاتصالية فعلاقة السياسة بالاتصال علاقة جوهرية لا يمكن الفصل بينهما فالتنظيمات كلاهما يتأثر بالأخر ويؤثر فيه.

تعتبر علاقة الاتصال بالسياسة علاقة تأثر وتأثير حيث أن صانع القرار أو رجل السياسة يجب أن يكون رجل اتصال بامتياز فالاتصال أصبح الوتر الحساس في اللعبة السياسية.

المطلب الثالث: عناصر الاتصال السياسي و أهدافه.

- **عناصر الاتصال السياسي**

لا يمكن الحديث عن عناصر الاتصال السياسي دون التطرق إلى عناصر الاتصال ككل لأن عناصر الاتصال السياسي لا تختلف عن عناصر الاتصال في شكلها العام، ولقد تباينت الآراء حول تحديد هذه العناصر ومن هذه العناصر هناك خمس عناصر أساسية تتمثل في الرسالة، المرسل للرسالة و المتلقي والقناة الناقلة للرسالة أما العنصر الأخر فيرتبط بقياس أثر العملية الاتصالية ومدى الاستجابة وهو ما يسمى بالتغذية العكسية.[2]

1. **الرسالة:** وهي المعنى أو الفكرة أو المحتوى الذي ينقله المصدر إلى المستقبل، وتتضمن المعاني والأفكار والآراء التي تتعلق بموضوعات معينة، يتم التعبير عنها رمزيا سواء باللغة المنطوقة أو غير المنطوقة، وتتوقف فاعلية الاتصال على الفهم المشترك للموضوع واللغة التي يقدم بها، فالمصطلحات العلمية والمعادلات الرياضية المعقدة الخاصة بالكيمياء الحيوية مثلاً، تكون مفهومة بين

[1] ال سعود سعد، مرجع سابق، ص23.
[2] ال سعود سعد، مرجع سابق، ص24.

أستاذ الكيمياء وطلابه، أما إذا تحدث نفس الأستاذ عن الموضوع مع طلاب الإعلام والاتصال لا يكون الأمر كذلك، فهناك فجوة أو عدم وجود مجال مشترك للفهم بين المرسل والمستقبل، والمنطق نفسه إذا كأن الأستاذ يلقي محاضرة بلغة لا يفهمها أو لا يعرفها الحاضرون، أو إذا استخدم إيماءات وإشارات ذات دلالة مختلفة لهم. من جهة أخرى تتوقف فاعلية الاتصال على الحجم الإجمالي للمعلومات المتضمنة في الرسالة، ومستوى هذه المعلومات من حيث البساطة والتعقيد، حيث أن المعلومات إذا كانت قليلة فأنها قد لا تجيب على تساؤلات المتلقي، ولا تحيطه علماً كافياً بموضوع الرسالة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتشويه، أما المعلومات الكثيرة فقد يصعب على المتلقي استيعابها ولا يقدر جهازه الإدراكي على الربط بينها.[1]

2. **المرسل السياسي :** وهو الشخص السياسي أو مجموعة أشخاص أو مرشحين أو النظام السياسي أو احدى مؤسساته وقد يكون الهيئة أو الجهاز الهيئة السياسية الذي يود أن يؤثر في الآخرين بشكل معين وهو الذي تصدر عنه الرسالة الاتصالية السياسية

3. **الوسيلة أو القناة:** وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو عملية التنشئة السياسية.[2] وهي الوسيلة أو الواسطة المادية لتوصيل الرموز التي تحتويها الرسالة وهي القناة التي تنتقل من خلالها من مصدر إلى مستقبل وتتعدد هذه الرسالة في عملية الاتصال بالجماهير ويتوقف استخدام كل وسيلة منها على عدد متغيرات أهمها طبيعة الفكرة المطروحة والهدف المقصود والوقت وخصائص الجمهور المستهدف.

4. **المستقبل (المتلقي):** وهو الذي يستقبل الرسالة بالشكل الذي تم استهدفه من قبل المرسل، وحتى يتم ذلك لابد من أن يكون المستقبل أي جمهور الناخبين أو

---

[1] محمد جاسم فلحي الموسوي، **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، https://ao-academy.org/2006/05/456.html، 2021/05/25على الساعة 22:00

[2] ال سعود سعد، مرجع سابق، ص24.

الرأي العام على استعداد تام لذلك لقبول الرسالة وتفسيرها تبعا لإطاره الدلالي وحسب خبراته السابقة.

5. **التغذية الرجعية:** وتعرف باسم التغذية العكسية feedback وهي العملية التي من خلالها يدرك القائم على الاتصال نمط استجابة المتلقي لرسالته، وتعتبر الوسيلة هي العنصر الحاسم في تدقيق رجع الصدى من الجمهور، وتختلف التغذية العكسية في عملية الاتصال الجماهيري عن الاتصال المباشر، ففي حالة الاتصال المباشر تكون بسيطة ومباشرة بحيث يمكن للقائم بالاتصال أن يدرك أثر رسالته، أما في الاتصال الجماهيري فستستغرق التغذية العكسية وقتا أطول ليدرك القائم بالاتصال أثرها، وكلما زاد حجم رجع الصدى زاد فهم المتلقي للرسالة.

ولكن يجدر الإشارة إلى أن عملية الاتصال السياسي تثير عناصر ومكونات خاصة بها لعل أهمها: أطراف العملية السياسية من الفاعلين السياسيين والمواطنين الذين يشكلون ليس فقط جمهور الاتصال، ولكن يقوم بأدوار القائم على الاتصال كما قد يكون الاتصال الجماهيري جزء من عملية الاتصال السياسي في شكلها العام.[1]

– أهداف الاتصال السياسي

يعتبر الاتصال السياسي أحد نماذج علم الاتصال فهو يعبر عن مجموع من الرسائل المرسلة من جهة الحكام إلى الناخبين بالاعتماد على بعض الدعائم التي هي عبارة عن حوارات، خطابات...، وهكذا بين الاتصال السياسي بأن له هدف الهيمنة والتحكم بسلوك الجماعات.[2]

---

[1] منصوري فاطمة الزهرة، **دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة: 2014/2013، ص27.

[2] علاء حميد، **الاتصال السياسي**، مجلة النبأ، العدد83، https://annabaa.org/nbahome/nba83/008.htm، 2021/05/01 على الساعة 21:19.

ولكن الهدف الأساسي الذي يسعى أي حزب أو منظمة سياسية أو مرشح إلى تحقيقه من خلال الاتصال السياسي هو الوصول إلى السلطة، وهذا لا يتحقق إلا إذا أقنع أغلبية الناخبين بالتصويت لصالحه، ولتحقيق أهداف أي حزب لابد أن يكون هناك استراتيجية للاتصال السياسي، ومن بين الأهداف التي يمكن للاتصال السياسي أن يلعب دورًا في تحقيقها نذكر على سبيل المثال الحفاظ على عدد مناضلي الحزب والنسبة التي تحصل عليها في آخر انتخاب، محاولة كسب أنصار ومتعاطفين جدد ليصوتوا لصالح الحزب أو المنظمة السياسية أو المرشح في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، استهداف فئة محددة من جمهور الناخبين، الشباب النساء الفلاحين وغيرهم.[1]

المبحث الثاني: مفهوم المقترب الإتصالي

إن دراسة النظام السياسي من خلال الاقتراب الإتصالي تعني دراسة السلوكيات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين، ومن ثم فإن الاقتراب الإتصالي يركز اهتمامه على المعلومات أو الرسائل وكذا القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، كما يهتم بأنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من اللذين يتلقون الرسالة.[2]

يمكن عبر استخدام اقتراب الاتصال تصنيف الأنظمة من حيث الديمقراطية والدكتاتورية(الشمولية). ذلك أن مصلحة الأنظمة الدكتاتورية في تأثيرها على الرأي العام. تبرز في استثماراتها الواسعة في الثروات والطاقة في وسائل الإعلام والاتصال.[3]

---

[1] صحراوي بن شيخة، **التسويق السياسي في الجماعات المحلية دراسة حالة الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) في الجزائر**، 12 نوفمبر2007 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية تسيير واقتصاد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية،2008 / 2009 ، ص231.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص149،148.

[3] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 148.

المطلب الأول : الافتراضات العامة للمقترب الإتصالي

لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة. قد ساهم في تطوير نظرية الاتصال عالم الرياضيات السياسية المختلفة "نوربار وينر" الذي استخدم مصطلح السيبرنطقيا بمعنى الضبط و الاتصال عند ما بدا له وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم و الاتصال و الأنساق الأوتوماتيكية الألية و عمليات التحكم في الساق البيولوجية.[1]

وعليه فان دراسة النظم السياسية من منظور الاتصال. هي دراسة السلوكيات أو الأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات "الرسائل" فيما بين الفاعلين السياسيين. و السياسة على مستوى يمكن أن تدرس كنظام اتصالي. إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا هاما. و هذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار و أعضاء المجتمع. و هكذا يسلط منهج الاتصال الضوء على المسائل التالية:

1. القنوات التي من خلالها تتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين.
2. أنواع المعلومات أو الرسائل.
3. القواعد و الإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي.
4. حدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة.
5. أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل.

كما تفيد أنماط الاتصال في المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية و بهذا الخصوص يمكن إجراء المقارنة من متغيرات الزوايا التالية:

1. تجانس المعلومات السياسية.
2. حجم المعلومات السياسية.
3. انسياب المعلومات السياسية.

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص195.

4. اتجاه تدفق المعلومات السياسية.[1]

و يتكون النظام الإتصالي من العناصر التالية:

1. مصدر الرسالة: أي المعلومات و قد يكون فردا أو جماعة.
2. الرسالة نفسها: أي المعلومات التي يبعثها المرسل عن حدث او مطلب او مشكلة.
3. القناة: التي تنقل من خلالها الرسالة إلى المستقبل.
4. المستقبل: أي الطرف الذي يتلقى الرسالة .
5. التغذية العكسية: أي الوعي أو المعرفة بنتائج الأفعال.

المطلب الثاني : التحليل الإتصالي للنظام السياسي

وهو النموذج الذى قدمه "دويتش" (الأمريكي الألماني الأصل) في كتابه "عصب الحكومة" حيث تعامل مع النسق السياسي على أنه يتكون من قوتين : الحكومة (الجهاز الحكومي) من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى. وأن الجهاز الحكومي هو العقل المسيطر والمتحكم في كل شيء تماماً كما هو الحال في عقل الإنسان الذى يتحكم في الجهاز العصبي وأطراف الإنسان، حيث يقوم العقل بتوجيه أوامره إلى مكونات الجسم المختلفة لمواجهة العوائق والأحداث والمشاكل والأزمات التي تواجهه. ويعتبر نموذج "دويتش" محاولة من جانبه لإيجاد تحليل علمي دقيق لفهم وتحليل نشاطات النسق السياسي وطرق أدائها.

ونظراً لتأثر "دويتش" بعلم "السيبرنطقيا" قدم نموذجه هذا محاولة لفهم الاتصالات المعقدة والمتشابكة للنسق السياسي، إذ أن الاتصالات هنا لا تقف أهميتها فقط عند نقل المعلومات بين مختلف أجزاء النسق السياسي نفسه وحسب، وإنما تبرز أهميتها أيضاً في نقل المعلومات ما بين الجهاز السياسي وبين البيئتين الوطنية والدولية المحيطة به.[2]

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور، **النظم السياسية و سياسات الإعلام**، بيروت: مركز الإسكندرية للكتاب،2005، ص ص82،81،80

[2] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص235.

تتلقى أجهزة الاستقبال المعلومات في صورة رسائل. و تتولى نقلها إلى مركز القرار و يعتمد هذا الأخير على ذاكرته و قيمه في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية والتي تتخذ الأفعال و الإجراءات الكيفية في تنفيذ هذه القرارات و الأفعال التنفيذية والتي تثير ردود أفعال مختلفة تتلقها أجهزة استقبال المعلومات لتحويلها بدورها إلى مركز القرار. و تسمى هذه العملية بالتغذية الاسترجاعية. يتضمن هذا الإطار الفكري العديد من المفاهيم يمكن تصنيفها في مجاميع أربع وهي:

1. مفاهيم تتعلق بالأبنية العامة
2. مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات و معالجتها
3. مفاهيم تتعلق بالعلاقات و أثارها.
4. مفاهيم تتعلق بالتحديد و التكيف.

أولا: مفاهيم تتعلق بالأبنية العامة

1. نسق الاستقبال: يقصد به الأجهزة و القنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية و الخارجية للنظام السياسي.
2. نسق الذاكرة: أي أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية و الخارجية.
3. نسق القيم: أي صانعي القرار يفضلون قرار على أخر لحل مشكلة ما.
4. نسق التنفيذ: الأجهزة التي تتولى صنع القرار.[1]

ثانيا: مفاهيم تتعلق بتدفق و معالجة المعلومات

1. الجمل: يقصد به كافة الرسائل موضوع الاستقبال في لحظة معينة .
2. مقدرة التحمل: القدرة على استقبال و معالجة كل المعلومات الواردة. وتتوقف هذه القدرة على عدد و أنواع و حالة القنوات الاتصالية المتاحة.

[1] إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص83،84

3. الاستدعاء: بمعنى قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي قد تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ثالثا: مفاهيم تتعلق بالقرارات و أثارها

1. المخرجات: القرارات التي يتخذها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.
2. فترة الإبطاء: الفترة الزمنية التي تقع بين استقبال المعلومات و الاستجابة لها. وكلما قلت هذه الفترة كلما دل ذلك على زيادة كفاءة النظام، أي قدرة الاستجابة لمطالب البيئة.
3. الكسب: بمعنى التغيير الذي يحدثه النظام في البيئة بما اتخذه و نفذه من القرارات.
4. التغذية العكسية: عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام من نتائج قراراته و الأفعال المتعلقة بتنفيذها. و تأخذ التغذية العكسية أيا من الصور الآتية: تغذية عكسية إيجابية، تغذية عكسية سلبية ،تغذية عكسية تتبع تغيير الهدف الأصلي و لا شك أن تغيير الهدف يتضمن تغييرا في وظيفة وعمل و بناء صنع القرار[1].

رابعا: مفاهيم تتعلق بالتجديد و التكيف

1. القدرة على التعلم: تعني قدرة النظام على تصحيح أو تطوير سلوكه. و ذلك باتخاذ تصرف جديد. حينما يتكرر حدوث موقف قديم.
2. التحول الذاتي: أي قدرة النظام بان يتغير في كثير من جوانبه و كثيرا من أهدافه بعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته و سياساته بشكل يضمن الحفاظ المتكامل و استقرار الجميع.[2]

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق،ص201.
[2] محمد زاهي بشير مغربي، المرجع السابق،166،167

المطلب الثالث: تقويم المقترب الإتصالي

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا المقترب مثل: مفهوم تغير الأهداف ووظيفة التحول الذاتي. إلا انه يدرس الظواهر الإنسانية و الظواهر الطبيعية. و محاولة استخدام القياس لا يمكن أن تطبق على الكثير من الظواهر الكيفية.[1]

1. مقترب الاتصال ينظر إلى النظام السياسي على انه منظمة أو مجموعة منظمات تعتمد على المعلومات حول بيئتها في اتخاذ القرار. على هذا الأساس فانه يقع ضمن الإطار العام لفكرة النظام. حيث أن الاتصالات هي احد جوانب النظام السياسي. والعملية السياسية.
2. مكونات النسق الإتصالي واقعية يسهل تحديدها وقياسها (الرسالة. مرسلها. مستقبلها. محتواها)
3. يساعد في رصد العوامل التي تؤثر على استقبال الأفراد و النظم السياسية للمعلومات و كيفية تأثير الاتصال على الأداء السياسي.
4. وبالمقابل يأخذ على هذا المقترب استخدامه لمفاهيم مشتقة من هندسة الاتصال. وهندسة القوى في تحليل النشاط السياسي.
5. هناك عناصر في نسق الاتصال يصعب إخضاعها للقياس مثل معنى الرسالة شدة الرسالة العلاقة بين مصدر الرسالة و تأثيرها.
6. أن التركيز على الاتصالات يعطي ميزة للبحث السياسي ويسبب انتشار للسيطرة و التوجيه في كل المنظمات الاجتماعية. ويسبب إمكانية وصف سلوك هذه المنظمات إلا أن مقدرة هذا المقترب على إيجاد فرضيات و تعميمات و تفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف على حد كبير على قدرته على قياس الاتصالات عن طريق تطوير وحدات القياس.[2]

[1] محمد شلبي، مرجع سابق،ص158.
[2] محمد زاهر بشير مغربي، المرجع السابق،ص:169

الخلاصة:

إن الاقتراب الإتصالي الذي اقترحه كارل دويتش، استعمل نفس النموذج النسقي السيبرنطيقي لدافيد ايستن، ولكنه تطرق إلى ما يجري داخل العلبة السوداء، وركز في عملية المدخلات والمخرجات على بعد واحد، وهي عملية سلوكية رآها بأنها جوهرية وهي الاتصال، أي مدى تدفق المعلومات من وإلى النظام السياسي. فهو ينطلق من افتراض أن العملية الاتصالية عملية جوهرية وضرورية لبقاء واستمرار النظام السياسي. كما أن كفاءة وفعالية العملية الاتصالية للنظام السياسي تحدد كفاءته العامة.

إن مفهوم الاتصال يعني عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة، من مرسل إلى مستقبل، عبر شيفرة خاصة، وذلك عبر ثلاث مراحل: إصدار، إرسال، تلقي. وتتأثر هذه المراحل بقدر من التشويش. وفي إطار العملية السياسية، فإن الاتصال جزء هام من العملية السياسية، ولذا فقد انتبه إلى أهميته دارسوا علم السياسة في إطار الأبحاث السلوكية، وفي إطار التحليل النسقي، فقد ركز كارل دويتش على هذا البعد من العملية السياسية، وباعتبار أن الاتصال هو البعد الأساسي للمفهوم السبرنطيقي في التحليل النسقي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي.

في هذا الفصل سنهدف إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالتغيير السياسي، وذلك من خلال دراسة مفهوم التغيير السياسي بداية من المعاني اللغوية، ثم نتناول الدلالات المعرفية للمصطلح، وصولا إلى تحديد المفاهيم المرتبطة به مثل: التحديث، والتنمية السياسية، التحول السياسي والإصلاح السياسي، والثورة، ثم محاولة تحديد العوامل الداخلية والخارجية الدافعة لحدوث عملية التغيير السياسي مع الإشارة إلى أهم متطلباته، وبعدها إلقاء الضوء على أنواع عمليات التغيير السياسي وتصنيفها وفي الأخير نتناول أهم المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في أدبيات العلوم السياسية.

المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به.

شهد حقل العلوم السياسية في السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بقضايا التغيير السياسي وخاصة في المنطقة العربية، والذي كان نتاج الحراك الشعبي أو ما سمى بـ"الربيع العربي والثورات العربية"، ومعه ازدادت الحاجة إلى ضبط المفاهيم الأساسية والأطر النظرية المرتبطة بموضوع التغييرات السياسية.

المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي

في الواقع هناك اختلافات، وتضاربات واضحة في الآراء بين العديد من الباحثين في علم السياسة حول هذا المفهوم، فهناك من يعتبره إصلاحً و تجديدًا، فيما يرى آخرون أنه تحول، والبعض الأخر يراه ثورة وغيرها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك من يرون بأن التغيير السياسي يكون دائمً نحو الأفضل والأحسن من خلال انتقال النظم السياسية من الاستبداد إلى الديمقراطية، فيما يرى البعض أن التغيير السياسي قد يكون إيجابي كما قد يكون سلبي يؤدي إلى التراجع، وإلى احتمالات سيئة وغير مرغوب فيها قد تجعلنا نطالب أو نرغب بالعودة إلى الوضع السابق.

قديما قال الفيلسوف هيرقليطس *Hericaltus* أن التغيير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم، وأضاف قائلا ": أنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدًا"[1]

التغيير لغة:

في المعجم الوسيط يعني جعل الشيء على غير ما كان عليه، تقول غيرت داري إذ بنيتها بناء غير الذي كان[2]، تغيير الشيء عن حاله تحول غيره، أي حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان عليه فالتغيير من باب التفعيل إحداث شيء لم

[1] دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط 2،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2008،ص19.
[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية،2004،ص668.

يكن قبله، والتغيير من باب التفعل انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وذكر أهل اللغة أيضا أن للتغيير معنيين أو وجهين، أحدهما لتغيير صورة الشيء دون ذاته والثاني لتبديله بغيره، الأول أي التحول من حال إلى حال وهذا يدل على بقاء عين الشيء ولكن طرأ تغيير على حال الشيء، والمعنى الثاني التبديل بمعنى استبدال عين الشيء أو ذاته بأخرى[1].

التغيير اصطلاحًا:

يجدر بنا التفريق بين مفهومي التغيير و التغير، المفهوم الأول جاء في اللغة الإنجليزية بمعنى *Change*، أما التغير فجاء بدلالة *Changeability*. لهذا يقترب التغيير *Change* من التغير *Changeability*من الناحية الاصطلاحية، لكنه في الواقع يختلف من الناحية اللغوية، فالتغير هو مسألة غير إرادية الحدوث عكس التغيير التي هي مسألة إرادية الحدوث أي أن التغيير هو سلوك واعي للتأثير في سير التغير فتشابه مع التبدل، وكذلك اقترب من معنى التحول *Conversion*أي التغير من حال إلى حال، فالتغيير تلف عن التحويل، كما واقترب من الانتقال *Transition* والتطور *Innovation* والتي تستخدم بشكل تبادلي.[2]

والتغيير يعرف بأنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا كما يعرف في العلوم الاجتماعية كذلك على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل[3]، كما أن التغيير من حال إلى

---

[1] أديب فايز الضمور، **فقه الإصلاح والتغيير السياسي**، ط 1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010، ص ص22 ،23

[2] حازم حمد موسى الجنابي، **إدارة التغيير الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا**، ط 1، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014 ، ص 47

[3] محمد علي رجب، **مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد(تحليل تاريخي- سياسي- إقليمي)**، ط 1، القاهرة : دار التعليم. الجامعي، 2015 ، ص 295 .

حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوأ من المغير إليه، ولا أن المغير إليه أفضل من المغير.[1]

ومما سبق يمكن القول بأن التغيير السياسي عملية إرادية تنبع من رغبة وسلوك واعي للتأثير في مجريات سير الأحداث الحاصلة، أما التغير السياسي فهو مسألة مفروضة، وغير إرادية الحدوث.

ويعتبر التغيير السياسي مفهومًا عامًا حياديًا غير قيمي، حيث أكد الأستاذ فيريل هيدي *Ferel Heady* أن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور و نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية ، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحًا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية، بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.[2]

ويشير البعض إلى مفهوم التغيير السياسي على أنه مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى سياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[3]

ويعرف التغيير السياسي كذلك بأنه حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغييرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة، والهيكل السياسي[4]، وهناك أيضًا من عرف التغيير السياسي بأنه تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات

---

[1] عزت السيد أحمد، **القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الأول والثاني، 2011،ص607.

[2] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 ، ص ص 15،16.

[3] محمد علي رجب، مرجع سابق، ص 295

[4] بي. سي. سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية**، ترجمة: خليل كلفت، ط 1، القاهرة:. المركز القومي للترجمة، 2011، ص 127.

سياسية واجتماعية، تتغير معها كل بنيات المجتمع [1]، فالتغيير السياسي يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق، بشرط يكون حاسم النتائج.[2]

فيما يعتقد البعض أن مهمة التغيير السياسي ليست سهلة، ولا ميسورة لأنها تكون أشبه بزلزال سيعيد حرث التربة السياسية، وهذا من شأنه تغيير مواقع جماعات السلطة وأصحاب النفوذ والنخب المسيطرة، فالتغيير عملية مجتمعية شاملة من شأنها لو تمت إعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التي شهدها القرن العشرون.[3]

فالتغيير السياسي يتضمن التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ.[4]

والتغيير السياسي من وجهة نظر بعض الباحثين والمختصين بالشأن السياسي، يفهم على أنه عملية شاملة تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للأمة، لاسيما أن التغيير هو بناء توجهات ووقائع تتعلق بالبيئة الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، والسياسية، ومنظومات فكرية واجتماعية، واعتبر البعض أن التغيير السياسي بدلالة التجديد، والتجديد لدى أصحاب هذا الرأي هو عملية شاملة تستوجب مشاركة الجميع في مواقفهم وإمكاناتهم المتاحة، ويرى آخرون أن التغيير يعني الانتقال من الموضوعات التي بدأت تتشكل بصورة محددة، وهو بهذا المعنى يفيد التبدل، وهو يحدث نتيجة الحاجات الضرورية بالنسبة للجماعات

---

[1] سعيد حسين عبدولي، "**سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية إستشرافية لمظاهر التغيير**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان2015 ، ص 2.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونفسية وإعلامية)**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006 ، ص 140.

[3] السيد يسين، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، القاهرة: الدار المصرية،2011، ص ص 360،361.

[4] محمد علي رجب، مرجع سابق، ص 301.

في الدولة سواء بسبب نشوء قوة اجتماعية جديدة، أو حدوث ظروف تقتضي القيام بالتغيير السياسي.[1]

إن مفهوم التغيير السياسي مفهوم له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، فهو لا يقتصر فقط على مؤسسات النظام السياسي وحدها، بل يتعداها إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بحكم العلاقة القائمة على التأثير والتأثر بين النظام السياسي والبيئة المحيطة به. فالتغيير السياسي يكون نتاج عوامل متداخلة ومترابطة، يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي داخليًا وخارجيًا، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف والتأقلم معها، فضلاً على ذلك فإن التغيير السياسي يمس القيم السياسية، كما قد يمس الهياكل أو السلوكيات السياسية، وقد يكون تدريجيًا، كما قد يكون فجائيًا، وقد يكون عفويًا تلقائيًا، كما قد يكون مخططًا، وقد يكون محدودًا، كما قد يكون شاملا ، أما أدواته فقد تتخذ طابعًا سلميًا، كما قد تتخذ طابعًا ثوريًا، ومن ثم فإن تحليل التغيير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه، واتجاهاته، ومجاله، ومسبباته.[2]

كما أن للتغيير السياسي أسباب ونتائج وآثار مختلفة تمس الهياكل الاجتماعية برمتها، فالتغيير السياسي يطرح آثارًا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعًا لشدة التغيير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا راجع إلى كون المجتمع وحدة عضوية مترابطة يتأثر فيها كل جزء، مما يطرأ على باقي الأجزاء من التغيير.[3]

[1] عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، **العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية**، مجلة دراسات دولية، العدد 58 ، 2014، ص 81.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 17 .

[3] المرجع نفسه، ص 18.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بعملية التغيير السياسي

إن مفهوم التغيير السياسي يرتبط ببعض المفاهيم الأخرى مثل التحديث، التحول السياسي، التنمية السياسية، الإصلاح السياسي والثورة، حيث تتضمن في طياتها مبادئ تغيير، تستهدف تغيير الوضع القائم للأنظمة السياسية.

- التحديث(*Modernization*)

يقصد به بشكل عام التطورات التي تحدث على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، والنمو في المجتمع الغربي، وصعود الرأسمالية، وارتباطها خاصة في القرنين 19 و 20 بالنمو الحضري، وظهور المدن الكبرى في أوروبا وأمريكا. فمفهوم التحديث ارتبط بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث باعتباره مرادف للتغريب *westernization* فالمجتمع يكون أكثر وأقل حداثة بالدرجة التي يمكن من خلالها السيطرة على الطبيعة، ويكون قادرًا على تبني مؤسسات متطورة، وثم اتفاق بين كثير من الكتاب في الغرب أن الحداثة *Modernity* هي المحصلة النهائية لعملية التحديث، إنها بإيجاز حركة نمو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق السياسي الغربي. وتناول كل من هنتنجتون *S.huntington*و ألموند *G.Almond* و باي *L.Bye* فكرة التحديث باعتبارها عملية طويلة الأجل، للأخذ بالعلمنة والعقلانية والتمايز البنائي وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية الغربية، والنظم السياسية غير الغربية مستفيدين في ذلك من التباين القائم بين مفهوم التحديث التقليدي في التمييز بين أنماط السلوك[1]

ويتضمن التحديث تغييرًا في منظومة القيم الأساسية في المجتمع، إذ إنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الأحزاب السياسية والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز وبالحقوق

[1] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط 1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001،ص ص232،233.

المتساوية بين المواطنين إزاء الدولة، وذلك مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة.[1]

- التحول السياسي (*Political Transition*) :

تم استخدام مصطلح التحول *Transition* للإشارة إلى التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، ويعود هذا الدور الرئيسي في إدخال هذا المصطلح بهذا المعنى للأستاذ دانكورت روستو *dankwart Rustow* في مقال كتبه عام 1970 بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي"، وأكد روستو أن معظم علماء السياسة في عصره ركزوا على كيفية الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها لاسيما في شمال امريكا واوروبا، غير ان هذا لم يكن يساعد او يخدم الدارسين للبلدان النامية الذين كانو اكثر اهتماما في ما يسميه بالسؤال الجيني *The genetic Question*للكيفية التي تأتي بها الديمقراطية إلى حيز الوجود في المقام الأول.[2]

إن مفهوم التحول السياسي يعني قدرة النظام السياسي على أن يتغير في كثير من جوانبه العديدة وكثير من أهدافه وقدرته على تغيير مؤسسته العديدة المختلفة بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقرار.[3]

- التنمية السياسية (*Political Development*) :

ساد اعتقاد بأن مفهوم التنمية السياسية، ومفهوم التحديث بأنهما متطابقان، باعتبار أن التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، حتى جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه من خلال أعمال صامويل هنتنجتون *S.huntington* والرامية إلى ضرورة التمييز والتفريق بين مفهوم التنمية السياسية والتحديث السياسي، بدعوى أن الربط بين الاثنين يؤدي إلى الحد من

---

[1] المرجع نفسه، ص 233.

[2] Larry Diamond, Francis fukuyama, " Recondidering the transition paradiacm"**, journal of democracy,** vol 25, no 1, January 2011.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 117.

إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنيًا ومكانيًا، وذلك لأنه قد تم ربطها بمرحلة معينة من التطور التاريخي، بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية السياسية في مرحلة ما قبل الحداثة، فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة، وهي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم الثقافة السياسية الجديدة، بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.[1]

كما تعتبر التنمية السياسية أحد عمليات التغيير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية، والتي ما يميزها هو أنها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزماتية، وتسيطر على النظم السياسية السلطة التقليدية، كما أن التنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع، والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة.[2]

-الإصلاح السياسي (*Political Reform*) :

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية، مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول أن فكرة الإصلاح السياسي كانت ولا تزال الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة والحركات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن كونها موضوعًا رئيسيًا في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين.[3]

كما يعتبر الإصلاح السياسي من بين أهم المصطلحات التي أصبحت تحوز على أهمية بالغة في الدراسات الفكرية والسياسية، كما تعددت التعاريف التي تناولت فكرة الإصلاح السياسي، وذلك نتيجة التمايز الإيديولوجي والمعرفي،

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط 1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 ، ص ص 138،139.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص156،157.

[3] محمد علي رجب، مرجع سابق، ص 300.

حيث يكون القصد من كلمة *Reforme* دائمًا الانتقال والتحول من بيئة سوسيو سياسية متشنجة ومتسمة بطابع السكون والهدوء، إلى محاولة الوصول إلى أوضاع مستقرة متغذية بأفكار التنمية والتطور والتحديث والتقدم، وهو ما أصبح يعبر عليه في الدراسات الأكاديمية بالإصلاحية *Réformisme* نسبة إلى المذهب السياسي الذي يبنى على بنيات دستورية، وسياسية واجتماعية منسجمة ومتكيفة مع ما يحصل من تطورات في الدول المتطورة. والإصلاح كمفهوم نظري يعبر عن جملة من الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم وعدم الاستقرار، وينعكس بالمرة عن مصداقية ومشروعية النظام السياسي، مما يستوجب تدخلاً إصلاحيًا وجذريًا يعيد ربط المواطنين بدولتهم.[1]

ويرى البعض أن المرادف الأهم لمفهوم التغيير السياسي هو الإصلاح السياسي، ذلك أن الحراك العربي كان يستهدف من انتفاضاته الثورية في التغيير السياسي، إحداث إصلاحات سياسية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]

- الثورة (*Revolution*):

إن الثورة دائما ما تحدث تغييرًا كبيرًا مفاجئًا في الأوضاع القائمة، ما يسفر عن أوضاع جديدة لم يكن ثم عهد لها، ولما كانت الثورة تستمد أهميتها من اتساع مداها، وعمق محتواها كانت الثورات التي أفضت إلى تغييرات سياسية واجتماعية ظاهرة هي الأوفر شهرة، والأكثر تداولاً عند الباحثين ومن هذه

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2013، ص310.

[2] عبد المومن سي حمدي، **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولي، تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، السنة الجامعية : 2018 –2019 ،ص28.

الثورات الثورة الفرنسية 1789 ، والثورة الروسية 1917 ، والثورة الإيرانية 1979.[1]

إن المفهوم الحديث للثورة مرتبط ارتباطًا لا انفصام له بفكرة أن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة وبأن قصة جديدة بدأت، قصة لم تروى سابقًا، ولم تعرف قط، وهي على وشك أن تظهر، هو مفهوم لم يكن معروف قبل اندلاع الثورتين الكبيرتين في نهاية القرن 18.[2]

مفهوم الثورة يتداخل في الأدب السياسي بشدة مع مفاهيم أخرى كالانقلاب، والانتفاضة والعنف والحرب الأهلية، كما تستمد جذورها كظاهرة إنسانية عميقة في تاريخ الإنسانية، وهي ملازمة على الدوام لنشأة النظم السياسية، وتطفو على السطح كلما جنحت هذه النظم عن إطار وحدود مشروعيتها، ومالت السلطة فيها إلى الاستبداد والدكتاتورية.[3]

المطلب الثالث: أنواع التغيير السياسي

يتم تحديد أنواع التغيير السياسي من خلال تحديد معايير معينة يتم بواسطتها استخلاص أنواع التغيير السياسي، وهذه المعايير تتمثل في درجة حدوث التغيير، سرعة حدوث التغيير، حدود التغيير، طرق ووسائل التغيير.

- أولا: أنواع التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه إلى نوعان أساسيان هما: التغيير السياسي الشامل والعميق، والتغيير السياسي الجزئي:

---

[1] عيادة كحيلة، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**، ط 1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005 ، ص 9.

[2] حنة أرندت، **في الثورة**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 36.

[3] خالد المعيني، **كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**، ط1، بيروت: منشورات ضفاف، 2014، ص11.

- التغيير السياسي الشامل والعميق: يبدأ هذا النوع من التغيير السياسي بتغيير القيادة الدكتاتورية، ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم فإن تغيير النخبة والقيادة الدكتاتورية أو المتعسفة، أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة، لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الدافعة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة ومؤسساتها، قفزة هائلة إلى الأمام، فتغيير النخبة الحاكمة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس الهدف النهائي.[1]

- التغيير السياسي الجزئي: يتناول هذا التغيير السياسي جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتطرق إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو الدستوري، أو العسكري، وغيرها من التغييرات التي تمس جانبًا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.[2]

- ثانيا: أنواع التغيير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه:

يقسم التغير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه إلى نوعان إما تغيير سياسي سريع، وإما تغيير سياسي منظم:[3]

- التغيير السياسي السريع: وهو التغيير الذي يحدثه النظام للحفاظ على توازنه، واستمراره لمواجهة التطورات المختلفة على الساحة الداخلية والإقليمية والعالمية، والتي لا يستطيع في الكثير من الأحيان النظام أن يستوعبها فينهار بسرعة، وفي الواقع هذا ما حدث لكثير من النظم السياسية العربية بعد أحداث الحراك العربي، وينظر البعض إلى عدم الاستقرار السياسي باعتباره نوعًا من أنواع التغيير السياسي السريع غير المحكوم والمصحوب بدرجة عالية من العنف السياسي، نتيجة تراجع شرعية النظام، وعدم قدرته على السيطرة على مفردات

[1] محمد علي رجب، مرجع سابق، ص ص 296 ،297.
[2] عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص 83 .
[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 140.

الصراع السياسي في المجتمع، وكذا عجزه عن الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية، وعدم التزامه بالقواعد الدستورية.[1]

- التغيير السياسي المنظم: ويحدث هذا النوع من التغيير السياسي، عندما يطرأ على النظام السياسي ذاته استجابة لمطالب الشعب أو النخبة السياسية، وعادة ما يكون هذا النوع موجود داخل الأنظمة السياسية الديمقراطية.

- ثالثا: أنواع التغيير السياسي حسب معيار حدوده وشموليته:

يقسم التغيير السياسي بحسب معيار الشمول وحدود التغيير إلى نوعين أساسيين: التغيير السياسي الجذري، والتغيير السياسي الإصلاحي:[2]

- التغيير السياسي الجذري: هو ذلك الذي يؤدي إلى تغيير كمي، وإلى تغيير نوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع، وتنتهي بأن تكون مجتمعية الاتجاه، فتحدث تغييرات كمية ونوعية في الأنظمة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- التغيير السياسي الإصلاحي: يختلف عن التغيير الجذري لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي أو نوعي، ومن الملامح الأساسية للتغيير السياسي الإصلاحي، أنه عملية تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها أكثر من ارتباطها بشاغلي الأدوار، والتغيير الإصلاحي يؤكد على التغيير الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي، إذ أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغييرات كمية في شغل الأدوار، وفي الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم، وإنما في إطار قواعده.[3]

---

[1] شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا**، ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص51.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص16،17.

[3] عبد المومن سي حمدي، مرجع سابق، ص ص 44،45.

- رابعا: أنواع التغير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه إلى نوعين: التغيير السياسي الثوري، والتغيير السياسي السلمي:

- التغيير السياسي الثوري: توجد أشكال متعددة للتغيير السياسي انطلاقًا من النمط التدريجي التطوري ووصولاً إلى النمط الثوري الذي يحدث تغييرًا سريعًا وواسع النطاق في المجتمع، وعلى الرغم من أن مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر، إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في السياسة منذ القدم فأرسطو ركز جل اهتماماته على دراسة الثورة، وعدم الاستقرار في دول المدينة الإغريقية القديمة، و لقد تراوحت نظم الحكم في هذه الدول بين الديمقراطية والأوليجارشية والاستبدادية.[1]

وقد فسر أرسطو هذه التغييرات لعدم وجود الاستقرار السياسي استنادًا إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية، وعليه يتم نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغييرًا في الدستور أو الأشخاص الموجودين في السلطة، بيد أن الفقه المعاصر لا ينظر إلى أي تغيير في النظام الحاكم باعتباره عملا دستوريًا، وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى أي تغيير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة، فإنه يصعب التسليم بذلك القول حيث إن الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغيير الإكراهي في أشخاص الحكم) نظرًا لأنها تنطوي على تغييرات سياسية جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.[2]

- التغيير السياسي السلمي: وهو عكس التغيير السياسي الثوري، حيث يطرح الأستاذ عبد الرحمان الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" فكرة الشعور بالحاجة إلى التغيير والتغيير سلميًا، ولا بد من تصور البديل، ويتفق في هذا مع الفيلسوف إيمانويل كانط *Emmanuel Kant* الذي قال أن الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية، ويجب أن يتم التغيير

[1] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ، ص241.
[2] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ، ص241.

سلميًا وبالتدريج. ويعطي الفيلسوف ديكارت وصفًا دقيقًا لفكرة التغيير السياسي السلمي في كتابه المقال على المنهج قائلاً أنه يجب عدم هدم البيوت القديمة مهما كانت سيئة فلا يفعل هذا مهندس عاقل، ويضع أصحابه تحت المطر والريح، بل لا بد من تهيئة البيت الجديد بما يلزم فإذا انتقل إليه لم يرجع إلى القديم قط.[1]

ومما سبق نلاحظ أن هناك دفاع شديد عن فكرة التغيير السياسي السلمي، من خلال الاتجاه نحو الوسائل السلمية الكفيلة بإيجاد تصور بديل للوضع الاستبدادي القائم، فالتغيير عن طريق العنف غير مقبول ولا يضمن البديل المطلوب، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، قد تجعل أصحابها يرغبون في العودة إلى الوضع السابق.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في العلوم السياسية

انتقل علماء السياسة في كتاباهم من التركيز على النظام السياسي إلى التحليل المقارن للنظم السياسية الحديثة والتقليدية، إلى الاهتمام أكثر وضوحً بالعملية التاريخية المتميزة للتحديث، إلى صياغة للمفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية، وبعدئذ العودة إلى مستوى أعلى من التجريد الموجه إلى نظريات التغيير السياسي، والتي يرى الأستاذ صامويل هنتنجتون أطر نظرية جديدة يمكن استخدامها لدراسة التغييرات السياسية في المجتمعات التي تمثل أي مستوى من مستويات التنمية، وهي لا ترتبط كذلك بعملية التحديث بصفة مباشرة، كما أن المتغيرات والعلاقات التي تعد أساسية بالنسبة لهذه النظريات ذات طابع سياسي فالأطر النظرية المستخدمة تتميز بالمرونة التي تساعدها على أن تحيط وتتضمن بمصادر التغيير، ونماذج التغيير في بيئة النظام السياسي المحلية والعالمية، وهناك ثلاث أطر نظرية لدراسة التغيير السياسي، وهي التغيير بالمكونات (صامويل هنتنجتون S.Hintington، ووليم متشل W.Mitchell) ومدخل

[1] هشام علي حافظ، جودت سعيد وآخرون، **كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد**، ط 2، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2002، ص ص 224،223.

التغيير بالأزمة (ألموند Almond، ورستوRustow)، وفي الأخير التغيير المعقد (برنر وبريور Brenner and Pryor).[1]

المطلب الأول : مدخل التغيير السياسي بالمكونات

ينطلق هذا المدخل من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات المتغيرة بعضها يتغير بمعدل سريع، وبعضها الاخر بمعدلات بطيئة، ويتساءل حول أنواع التغيير في أحد المكونات التي تميل إلى الارتباط بتغييرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى، والنتائج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة من تغيير المكونات على النظام ككل، لذا فإن تحليل التغيير السياسي يتضمن التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي، تحديد معدل *(Rate)* ونطاق (*Scope)* واتجاه التغيير في هذه المكونات وتحليل العلاقات بين التغيير في أحد المكونات، والتغيير في المكونات الأخرى، وعمومًا يمكن افتراض احتواء النظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال الثقافة، وتعني القيم والاتجاهات والتوجهات والمعتقدات الوثيقة الصلة بالحياة والسائدة في المجتمع، أما المكون الثاني فهو البنية أو الأبنية، وهي التنظيمات الرسمية التي تتم عن طريقها عملية صنع القرارات السلطوية الإلزامية في المجتمع مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإدارات البيروقراطية المختلفة، ليأتي المكون الثالث وهو الجماعات، والتي نعني بها التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية وشبه الرسمية التي تشارك في السياسة وتقدم طلبات للبنى السياسية، ويتمثل المكون الرابع في القيادة، والمقصود بها الأفراد في المؤسسات السياسية وفي الجماعات الأخرى، والذين يمارسون نفوذًا أو تأثيرًا من غيرهم في تخصيص القيم واتخاذ القرارات السلطوية، وأخر المكونات هو

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع**، ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر ،2006، ص ص 33،34.

السياسات العامة، بمعنى نماذج أو أنماط النشاط الحكومي والمخطط بقصد التأثير على توزيع المنافع والمزايا والعقوبات في المجتمع.[1]

ويرى صامويل هنتنجتون *Samuel Huntington* أن التغيير بالمكونات يكون من خلال المؤسسية والمشاركة السياسية، فهو يؤكد أن المصدر الأساسي لتوسيع المشاركة السياسية هو العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية التي يجلبها التحديث، وأثر التحديث على الاستقرار السياسي، يتم من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، والإحباط الاجتماعي، وفرص الحراك غير السياسي والمشاركة السياسية، ويوضح هذه العلاقات السابقة في سلسلة معادلات هي:[2]

التعبئة الاجتماعية

- ——————— = مشاركة سياسية.

التنمية الاقتصادية

الإحباط الاجتماعي

- ——————— = إحباط اجتماعي.

فرص الحراك

المشاركة السياسية

- ——————— = عدم الاستقرار السياسي.

المؤسسية السياسية

اهتم هنتنجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية، فهو يرى أن مصدر المشاركة هو عمليات التحديث، أما مصدر المؤسسية فقد أشار إليه ضمنيًا في مصدران، الأول يتعلق بالبناء السياسي للمجتمع التقليدي، حيث تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من المؤسسية مقارنة بالنظم الأخرى، أي تكون

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق ، ص ص 146،145.

[2] عبد المومن سي حمدي، مرجع سابق، ص 52.

أكثر تكيفًا وتعقيدًا، وأكثر تماسكًا وأكثر استقلالا ، وهذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث، وعلى تكييف نماذج أوسع للمشاركة، وفيما يخص المصدر الثاني، فقد أشار إلى فكرة أنه عند مراحل معينة من عملية التحديث، فإن أنماطا معينة من القيادة السياسية، وأنماطا معينة من الصراع قد تؤدي أيضًا إلى المؤسسية، والعلاقة بين المؤسسية والمشاركة السياسية هي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث، وهذا الأخير قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة السياسية، لكنه ليس كما تبدو الحاجة المصدر الوحيد، كما أن دراسة التغيير السياسي بشكل مثمر يكمن في تحليل التغييرات في المكونات الخمس التي أشرنا إليها وهي الثقافة، الأبنية، الجماعات، والقيادة والسياسات العامة، والعلاقة بين التغيير في أحد هذه المكونات، والتغيير في المكونات الأخرى، حيث أن أي نظام سياسي تكون المكونات الخمسة دائمًا في حالة تغيير، ولكن معدل، ونطاق واتجاه التغيير في المكونات تختلف تمامًا داخل النظام وبين النظم، وفي بعض الحالات قد يقترب معدل التغيير في أحد مكونات النظام من الصفر، معناه أن معدل التغيير هنا يكون معدومًا هذا إن وجد أصلا ، وهذا يعبر عن معدل متطرف *Exterme Rate* للتغيير وهو نادر الحدوث، كما أن كل مكون من مكونات النظام هو في ذاته تجميع لعناصر متنوعة، وكمثال على ذلك، الثقافة السياسية التي قد تتكون من ثقافات فرعية، والأبنية السياسية قد تمثل تنوعًا لأشكال مؤسسات وإجراءات مختلفة.[1]

المطلب الثاني : مدخل التغيير السياسي بالأزمة

لقد رأى الأستاذ ألموند *Almond* أن المداخل النظرية الأولى في السياسة المقارنة، وفي التنمية السياسية يمكن النظر إليها من خلال زاويتين، الأولى تتضمن تساؤل إلى أي مدى تتضمن هذه المداخل نماذج توازنية أو نماذج تطورية؟ والزاوية الثانية تنطوي على تساؤل إلى أي مدى تكون فيه هذه المداخل

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق ، ص ص 34-37.

مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال مدخل مختلف نوعًا ما ركز ألموند على ما يعرف بتغيير الأزمة.

وقدم إطارًا عامًا لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغيير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل أساسية: المرحلة الأولى يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن افتراض أن التغيير يبدأ من خلال تأثر التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي وفي المرحلة الثانية تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية، وفي بنية توزيع الموارد السياسية، أما المرحلة الثالثة تصبح المتغيرات السياسية، والمتمثلة في البنية المتغيرة للمطالب السياسية، وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية، هي المتغير المستقل، وتقوم القيادة السياسية باستغلال هذه المتغيرات لخلق ائتلافات سياسية جديدة أو سياسات عامة جديدة، وفي المرحلة الرابعة تؤدي هذه الائتلافات السياسية، والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنيوية، وفي المرحلة الخامسة ينشأ توازن جديد.[1]

وأبرز ما يميز مدخل التغيير بالأزمة أنه جاء مستقلا عن أي سياق تاريخي يقلل من عموميته وغير مرتبط بالتحديث، فإنه إطار عام لتحليل التغيير السياسي، والذي يمكن تطبيقه على القبائل البدائية التي لا تشكل دولا، وعلى دول المدينة الإغريقية الكلاسيكية، وكذلك على الدول القومية الحديثة، كما يعتبر كذلك إطار يتضمن كل المتغيرات، سواء السياسية أو غير السياسية، ويعتبر أن كلا النوعين من المتغيرات يمكن أن يلعب أدوارًا مستقلة وتابعة، فهو يربط بين القيادة والاختيار، ويدمجهما في نموذج واحد للتغيير السياسي.[2]

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 147.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق ، ص 39.

المطلب الثالث: مدخل التغيير السياسي المعقد

وهو مدخل لتحليل التغيير السياسي طرحه كل من *Ronald Brunner* و *Garry Brewer* فعند دراستهما للجوانب السياسية للتحديث، طورا نموذجًا *Model* للتغيير المعقد *Complex change* والذي يتضمن اثنان وعشرون متغيرًا، وعشرين مقياسًا *Parameters*، عشرة من هذه المتغيرات وثمانية من المقاييس وزعت على أساس القطاعات الريفية والحضرية، ثلاثة متغيرات، وثلاثة مقاييس شكلت النظام الفرعي الديموغرافي، تسعة متغيرات، وستة مقاييس للنظام الفرعي الاقتصادي، عشرة متغيرات وأحد عشر مقياسًا للنظام الفرعي السياسي، والعلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تم التعبير عنها في اثنى عشر معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث، ومن تحليل تطور تركيا والفلبين في الفترة من الأربعينات إلى الستينات في القرن العشرين، ويتضمن النموذج المتغيرات التي يمكن أن تتأثر مباشرة بحركة الحكومة، والمتغيرات التي تخضع لمثل هذا التأثير. وباستخدام النموذج يكون من الممكن حساب التأثيرات المحتملة على التأييد للحكومات مقاسًا بنسبة السكان الذين يدلون بأصواتهم لصالح حزب الحكومة، وعلى مستوى المعيشة مقاسًا بنصيب كل فرد من الاستهلاك والتغيرات في السياسة الحكومية مثل الزيادة أو النقص بنسبة5% من الضرائب، والتغيرات في التفضيل النسبي لقطاعات الريف والحضر في النفقات الحكومية، ويمكن تحليل مقياس السياسة مثل تفضيل الحكومات للقطاعات الريفية أو الحضرية، يمكن تحليله بطريقة شاملة لتوضيح كيف أن درجات مختلفة من التغيير داخله قد تؤثر في المتغيرات التابعة مثل تأييد الحكومة ومستوى المعيشة.[1]

لقد حقق مدخل التغيير المعقد أفاقًا جديدة في التحليل السياسي، فنظريًا يوفر نموذجًا على درجة عالية من التبسيط، وعلى درجة عالية من الدقة للنظام السياسي، وهو نموذج يتسع ليشمل عددًا من المتغيرات الاقتصادية والسياسية

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق ، ص ص 41،40.

والديمغرافية والعلاقات بينهما، أما عمليًا فإنه يشير إلى معالجة عملية في اتجاه يجعل من الممكن في النهاية أن يوفر لصانعي السياسات ويزودهم بوسائل لتحليل النتائج المحتملة لاختبارات صنع السياسة العامة، من اجل أن تكون النتائج ملائمة لأغراضهم، وفي المقابل كان هذا المدخل محدودً ا بافتراضاته النظرية الأولية، وملاءمة هذه الافتراضات للنظم السياسية الواقعية التي كان النموذج موجهًا لها أصلا ، كما أنه لا يوفر وسائل للتنبؤ بالتغيرات الرئيسية في النظام، أو حتى تحدث هذه التغيرات انعكاساتها في شكل تغيير في بعض المتغيرات في النموذج، وهكذا فإن هذا المدخل لا يمكنه التنبؤ بانقلاب عسكري يأتي إلى السلطة بمجلس ثورة وطني قوامه الضباط.[1]

وهكذا تعتبر الأطر النظرية السابقة الذكر بأنها تميل بطريقة أو بأخرى إلى تحرير التحليل السياسي من الافتراضات الإستاتيكية التي قيدته في المرحلة المبكرة السابقة، ومن الاهتمامات الغائية بالتحديث والتنمية، والتي شغلته في مرحلة لاحقة، كما أنها تشير إلى قدر متزايد من التناظر أو التوازي في دراسة التغيير السياسي، فضلا على أنها تمثل خطوات أولية في اتجاه صياغة نظريات عامة للديناميات السياسية.[2]

[1] عبد المومن سي حمدي، مرجع سابق، ص ص 56،55.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق ، ص ص 42،41.

الخلاصة:

يعتبر موضوع التغيير السياسي من بين المواضيع التي تشكل تحديًا لعلم السياسة، سواء من الناحية اللغوية أو النظرية، كما وارتبط الحديث عن مفهوم التغيير السياسي، بالعديد من المفاهيم أبرزها التحديث والتنمية السياسية، والتحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة.

والتغيير السياسي يكون نتاج جملة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية وجملة من العوامل الخارجية المتمثلة في ضغوط ومطالب القوى الخارجية، والتوجه العالمي نحو الديمقراطية، وما ينبغي الإشارة إليه هو أن العوامل الخارجية دائمًا تكون أكثر خطورة، وتأثيرًا في مسار التغيير الذي تشهده الدول، فضلاً على ذلك فإن التغيير السياسي يكون شاملاً وعميقًا وقد يكون جزئيًا، كما قد يكون سريعًا وقد يكون تدريجيًا منظمًا، كما قد يكون جذريًا، وقد يكون إصلاحيًا، كما قد يكون ثوريًا أو سلميًا.

بالإضافة إلى ذلك فعملية التغيير السياسي تأخذ عدة اتجاهات مختلفة قد تكون سلبية أو إيجابية وقد تنقل النظام من الأسوأ إلى الأفضل، كما قد تنقله من الأحسن إلى الأسوأ، وقد تكون على المستوى العمودي، كما قد تكون على المستوى الأفقي، وكغيره من الظواهر السياسية كانت هناك عدة مداخل نظرية تهدف إلى دراسته وفهمه وتحليله أبرزها مدخل التغيير السياسي بالمكونات، ومدخل التغيير السياسي بالأزمة، ومدخل التغيير السياسي المعقد، وكلها كانت محولات أكاديمية تهدف إلى تحرير التحليل السياسي لتشكل خطوات مبدئية في طريق صياغة نظريات عامة للتغييرات السياسية.

الفصل الثالث

تحليل التغيير السياسي في مصر والجزائر

- دراسة مقارنة -

إن دراسة وتحليل التغيير السياسي في كل من مصر والجزائر عقب الحراكات الشعبية، تتطلب الوقوف عند أبرز خصائصها ومميزاتها، وذلك بهدف توضيح طبيعة وواقع هذه النظم السياسية بصفة عامة، وطرق تعاطيها مع الرأي العام قبل أحداث الحراك، مما يساعدنا على معرفة حدود ونطاق العلاقة بين الحاكم والمحكوم فيها، والتي أدت في الأخير إلى حدوث حراك شعبي نتج عنه تغييرا في النظام.

يعد الحراك الشعبي العربي حدثًا له أهميته التاريخية والعالمية حيث حظي بجدل كبير حول طبيعته ومآلاته والذي وقع في الغالبية العظمى من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 وأدى إلى ميلاد موجة من التغيير السياسي، وتأثيرات عديدة ومختلفة على واقع الأنظمة السياسية العربية التي تعتبر الوحيدة التي تشهد الحكم الاستبدادي في القرن الواحد والعشرون على غرار مصر والجزائر، والتي تفاوتت ردود أفعالها تجاه أحداث الحراك الشعبي، وما حمله من مطالب تغييرية أبرزها إسقاط تلك الأنظمة السياسية.

المبحث الأول: واقع التغيير السياسي في مصر

على مدى العقود القليلة الماضية، وبسبب معاناة الشعب المصري بكل أطيافه من تدهور ملحوظ في جميع جوانب الحياة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبلور مناخ جد مواتي للمطالبة بإحداث تغيير في النظام، ومثلما حدث في تونس لعب التواصل التكنولوجي دورا بارزا فيه حيث التنظيم والسرعة في التنفيذ على أرض الواقع.

المطلب الأول: العلاقة الاتصالية بين النظام المصري والرأي العام

مع مجيء حسني مبارك بث في نفوس الاقتصاديين الأمل بأن الإصلاح قادم، وأن الأوضاع الاقتصادية في طريقها للتحسن، وقام بدعوة كبار رجال الأعمال بمختلف اتجاهاتهم إلى مؤتمر لمناقشة الوضع الاقتصادي المتردي واقتراح سبل الخروج منه وهو ما لم يكن مألوفاً على مدار العشرين سنة الماضية، وامتنع مبارك عن استخدام الألفاظ الجارحة التي كان يستخدمها سلفه السادات ضد معارضيه وخصومه. وعادت صحف المعارضة للظهور بعد سنوات طويلة من الكبت والمنع، وأتيح للجميع إبداء رأيه من دون خوف فيما تسمى حرية التعبير[1]. وبدت مصر وكأنها تسير على خطى تكريس قيم الديمقراطية التي سرعان ما تبين بعد بضعة أشهر فقط عكس ذلك.

فلقد اتضح أن كل هذه الخطوات التي في ظاهرها إصلاحية، كانت تهدف إلى تثبيت نظام حكم مبارك في أعقاب التوترات التي نتجت عن اغتيال السادات، وانقلب ما أسماه البعض "شهر العسل القصير" في بداية حكم مبارك إلى سنوات عصيبة تجرع ألمها وقسوتها المصريون بكل أطيافهم. لقد استخدم مبارك سلاحاً فتاكاً ضد شعبه ومعارضيه تمثل بقانون "الطوارئ" الذي امتد سنة تلو الأخرى، ومن خلاله حورب الناس بحرياتهم وأرزاقهم وكل ما يملكون، وعادت السجون

[1] أمين جلال، **مصر والمصريون في عهد مبارك 1981–2008**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2009، ص8.

لتمتلئ بصورة أفظع من ذي قبل، ومورس التعذيب بجميع أصنافه إلى درجة الموت، ولم يعد أحدٌ من المؤسسة السياسية أو الأمنية يأبه لقرارات القضاء التي ضربت بعرض الحائط وزوّرت الانتخابات بصورة أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها "مثيرة للاشمئزاز"، جرى قمع قوى المعارضة على اختلاف توجهاتهاً. كل هذه الممارسات التي لم تتوقف طوال سنوات حكم مبارك، دفعت بالكثير من المؤسسات الدولية والحقوقية لإصدار التقارير الدورية وغير الدورية التي تؤكد وقوع جرائم خطيرة في مصر، وتنقل شهادات حية لأشخاص عذبوا داخل السجون ورووا أساليب بشعة عن طرق التعذيب.[1]

ويضاف إلى كل ما سبق أحوال سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة السوء عاشتها مصر في ظل حكم مبارك، الذي يصفه أحد الكتّاب المصريين قائلاً أن نظام الرئيس حسني مبارك قد أفسد الحياة المصرية وحولها إلى جحيم وعذاب وألم واحتقار وذل وعبودية وفقر دائم للشعب المصري، وانه في عهده زورت الإرادة الشعبية المصرية، وفي عهده شهدت مصر أسوأ حالات انتهاك حقوق الإنسان، فلقد أفسد جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، فكانت مصر بحق دولة الرجل المريض أو دولة العدم[2].

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي في مصر

مصر إبان عهد مبارك. غلب فيها على الطابع العام التراجع في شتى المجالات، فمن حيث التعليم أصبحت المدارس والجامعات ومراكز البحوث مجرد هياكل غير قادرة على إنتاج المعرفة وتخريج العلماء، وظلت نسب الأميّة في مصر في أعلى معدلاتها عربياً[3]، وفقدت الصحافة قيمتها، وأما المستشفيات

[1] مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، **دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي – مصر نموذجا–** ، رسالة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، ص ص 32،33.

[2] الصويع عبد العزيز حسن، **الزلزال العربي ! السعودية والخليج**، ط1، دبي–بيروت: دار مدارك للنشر،2011، ص ص 50،51.

[3] حرب وسيم وآخرون، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**،ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص328.

والمرافق الصحية فلم تتقدم بما يتناسب والتطور الطبي الهائل في سائر دول العالم[1].

وانتشر الفساد والمحسوبية والرشاوى في مختلف المؤسسات الخاصة والعامة بصورة لم يعرف لها مثيل في الفترات السابقة، وحدث تزاوج بين المال والحكم لدرجة أصبح فيها لا يثير الاستغراب تعيين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل واحد منهم على وزارة لها علاقة مباشرة بنشاطه التجاري، ولم يعد الفساد يقتصر على المسؤولين والمتنفذين بالسلطة فقط. بل امتد ليشمل جميع طبقات المجتمع المصري بداية من الشريحة صاحبة النفوذ والمقربة من السلطة والتي أصبحت تمتلك ثروات ضخمة، ونهاية بالطبقة الوسطى وعامة الموظفين الذين أصبحوا يتلقون الرشاوى ويعتبرونها جزءاً يسيراً من دخلهم الشرعي المتدني أصلاً، وأصبحت الرشاوى الصغيرة والكبيرة تدفع جهاراً نهاراً وكأنها حق طبيعي ودون أي شعور بالخزي أو الخجل[2].

وبعد أن كانت مصر ذات مكانة مميزة على مر العصور فيما يتعلق بالجوانب الثقافية، أصبح الحال مختلفاً خلال سنوات حكم مبارك، التي يصفها المفكر المصري البارز فهمي هويدي بقوله: "***إن الساحة الثقافية المصرية تعاني من خلل وصخب، أديا إلى تغييب التناول المسؤول للقضايا الأساسية للمجتمع، بل وأحدثا خللاً مؤرقاً في الأولويات، كان العمل الوطني هو ضحيته الأولى***"[3].

في حين ينطبق ذات الأمر على المشهد الإعلامي الذي يصفه هويدي، قائلاً: "***إن المتابع للخطاب الإعلامي المصري يلاحظ بشدة أن الحضور الحقيقي فيه للسلطة، وليس للمجتمع، بدءاً بنشرات التلفزيون التي تتعامل مع الأخبار، ليس بحسب أهميتها للناس، ولكن بحسب أهمية المسؤولين وتدرجهم في المناصب الرسمية، وانتهاءً بالصفحات الأولى للصحف التي تقدم أخبار استقبالات كبار***

[1] سعيد محمد السيد،**الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2006، ص15.
[2] أمين جلال، مرجع سابق،،ص ص63،64.
[3] هويدي فهمي، **مصر تريد حلاً**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص6.

رجال الدولة على أخبار السيول التي تجتاح البلاد مثلاً، أو صفقات اللحم الفاسد التي تهدد حياة عشرات الألوف من البشر"[1]. ويتحدث الأستاذ الدكتور حلمي قاعود عن وظيفة الإعلام المصري في عهد مبارك على أنها كانت مهمة إعلام الريادة وغسل المخ المصري والعربي، ومسح كل ما يتعلق بالإسلام والثقافة العربية والقيم الإسلامية والأخلاق العربية، وتمييع الشخصية المصرية من خلال الأكاذيب[2].

كما سيطرت على البنية الاجتماعية المصرية ثقافة الإهمال التي من أوجهها مأساة غرق عبارة "السلام 98". وما سبقها من مآس في حوادث مماثلة، كحادث "قطار الصعيد". وحوادث انقلاب حافلات سياحية عديدة وغيرها من الحوادث التي وقعت وانتهت دون تقديم أحد من المسؤولين الكبار إلى العدالة والقانون لينالوا حسابهم، إذ إنه لا يجب اعتبار هذه المآسي بأنها مجرد حوادث متفرقة بل هي حلقة ضمن حلقات الإهمال وغياب روح المسؤولية، وتراجع ثقافة الحساب والعقاب للمسؤولين الحقيقيين خاصة من الوزراء وأصحاب الاختصاص[3].

وتدهورت علاقة الناس الاجتماعية على ضوء الفروق الشاسعة بينهم، فهناك أصحاب الأموال الطائلة وهناك المعدمين الذين لا يجدون قوت يومهم، وانتشر بسبب ذلك العنف، وارتفعت معدلات أنواع جديدة من الجرائم المرتبطة بتدني الدخل أو اليأس من زيادته، وزاد الإحباط من تزايد الفجوة في الدخول وفي أنماط المعيشة ومستوياتها، وتضاعفت مشكلة العزوبية في صفوف الشباب المصري غير القادر على الزواج بسبب التكاليف الباهظة[4]. ووصل الحال في مصر إلى حالة محزنة تقترب من العبث الكامل في منظومة إدارة المجتمع والدولة لا يكاد يقاربها أي وضع أخر في العالم إلا ربما في بلاد عاشت تجربة

[1] هويدي فهمي، المرجع السابق، ص7.
[2] قاعود حلمي، **ثورة الورد والياسمين من سيدي بوزيد..الى ضفاف النيل**، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص161.
[3] أبو دوح خالد كاظم، **ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر.. محاولة للفهم السوسيولوجي**، مجلة المستقبل العربي، العدد378، ص ص120،121.
[4] أمين جلال، مرجع سابق، ص248.

مشابهة، وعجزت حتى الآن عن إنتاج صيغة اجتماعية وسياسية للخروج من الكهف والتحرر من العبث والفوضى، فضلا عن الاستبداد السياسي[1].

كل هذا أدى إلى ظهور حركات سياسية تطالب بالتغيير وتنتقد الرئيس ونظام حكمه بصورة علنية لم تكن معهودة من ذي قبل، وتزامن مع هذه التغيرات قيام أجهزة الدولة المختلفة بحشد كافة أسلحتها لمواجهة الخطر القادم من المعارضة بدلاً من فتح قنوات التواصل والحوار معها، ووظفت من أجل ذلك أجهزتها الإعلامية لتشويه صورة كل من يقول "لا" في وجه النظام، ولم تكتف بذلك بل قامت أيضا بشن حملات إعلامية طالت كل من حاول انتقاد النظام حتى ولو كان النقد بناء، ونتج عن ذلك اتجاه المعارضة إلى البحث عن بديل إعلامي لا يخضع لرقابة الدولة، ويسمح لها بنشر رسائلها وأفكارها وآراءها.

لقد تعددت وتنوعت الحركات والمجموعات الشبابية المصرية التي قامت بتعبئة الشعب المصري في المرحلة التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، ولعل أبرز ما يميز هذه الحركات والمجموعات أنها لم تكن متجانسة فكرياً ولكنها امتلكت مهارات التعامل مع الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة إلى جانب الروح الوطنية والإصرار على الإنجاز والتمسك بحلم النهضة المصرية. وقد نجح الناشطون فيها بتطوير قدراتهم التنظيمية والحركية وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في مصر، واستطاعوا أن يفاجئوا الجيل القديم والمراقبين بقدرتهم على إحداث هذه الثورة المصرية التي أربكت الجميع.

[1] سعيد محمد السيد، مرجع سابق، ص ص 15،16.

المطلب الثالث: الحراك الشعبي من اجل التغيير في مصر

اقتداءً بما حصل في تونس انطلقت الاحتجاجات المصرية في 25 جانفي 2011 وانطلق معها حراك غير مسبوق ليس فقط في حجمه، ولكن أيضًا في نوع المتظاهرين وشعاراتهم وطرقهم في الحشد والتنظيم، والتعامل مع قوات الأمن، حيث لم تعرف مصر منذ انتفاضة 18 و19 جانفي 1977 مظاهرات واسعة للاحتجاج على السياسات الداخلية، إلا في 25 جانفي 2011 خرجت الملايين إلى الشوارع والميادين، جمعتهم أهداف مشتركة والتحموا رغم اختلافهم وتمايزهم في حراك سلمي، حمل في يومه الافتتاحي شعارات ذات مطالب اجتماعية شكلت حملا على النظام فرضت عليه التعامل معه، وظل الشعار التونسي الأصل "الشعب يريد إسقاط النظام" ثانويًا في ذلك، ولكن الوحشية التي استخدمتها قوات الأمن في فجر 26 جانفي 2011 جعلته شعارًا أساسيًا أُعتمد بعد يومين من جمعة الغضب كردة فعل، وصار معبرا عن الهدف الرئيسي للحراك[1].

وأدى استخدام الانترنت دورًا مهمًا في تشكيل وعي الشباب وجعلهم أكثر قدرة على فهم ما يجري من حولهم داخل مصر وخارجها خاصة في تونس، فلقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في مصر عند انطلاق الحراك الشعبي 22 مليون نسمة،، بنسبة بلغت 27% من السكان، حيث تعلم الشباب المصري ومارسوا الاحتجاجات إلكترونيًا قبل أن يمارسها في الواقع، وحين أطلقت صيحات التظاهر في 25 جانفي من عام 2011 انطلق الحراك الذي بدأ بصفحة "كلنا خالد سعيد".[2]

استمر الحراك 18 يومًا من تاريخ 25 جانفي 2011 دون ان يستجيب النظام لمطالب الشعب وهو ما يعرف بفترة الإبطاء، ألقى خلالها مبارك خطابات على الشعب المصري 28 جانفي، 1 و10 فيفري، آملا ان يمتص غضبه، ونظرا

---

[1] وحيد عبد المحيد، **ثورة 25 جانفي ضد النظام الهش في مصر**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص ص 64،65 .

[2] وفاء صندي، **غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب (شهادة 45 مفكرًا وباحثًا) (رؤية تحليلية)**، ط1، بروت: منتدى المعارف، 2014، ص ص 107–110.

لما يختزنه النظام من معلومات سابقة في التعامل مع الاحتجاجات (الذاكرة)، طرح خلالها إصلاحات شكلية دلت على عناد السلطة النابع من النسق القيمي لأصحاب القرار الرافضة للتنحي، تمثلت في تشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق بعدما طلب من حكومة أحمد نظيف تقديم استقالتها، كما عين مدير المخابرات اللواء عمر سليمان نائبًا له وذلك بعد أن ظل هذا المقعد شاغرًا منذ تولي مبارك الحكم عام 1981، ووعد بأنه لن يترشح إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في سبتمبر 2012، إلا أن خطابه لم يمتص غضب المتظاهرين وزادت من وتيرة الاحتجاجات وهو ما سماه "دويتش" بالتغذية الاسترجاعية الذي زاد من الحمل على النظام، قابلها بتدخل قوات الأمن لقمع التظاهرات، واعتداء أشخاص مواليين للنظام على المتظاهرين في 2 فيفري 2012 فيما عرف بحادثة أو موقعة الجمل، عبرت عن فقدان الثقة بوعود النظام ومطالبة مبارك فورًا بالرحيل.[1]

في 10 فيفري 2011 كانت بداية الدور السياسي المباشر والعلني للجيش من خلال الانعقاد الدائم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمتابعة الأوضاع، وذلك في ظل غياب الرئيس مبارك عن الاجتماع وإعلان المجلس لأول بيان له أكد فيه تأييده للمطالب المشروعة لجماهير الشعب المصري وحمايتها، وهذا ما زاد العبء كثيرا على النظام، ليأتي يوم 11 فيفري 2011 وإعلان نائب الرئيس عمر سليمان تنحي مبارك عن الحكم، واستلام المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة، وإعلان المجلس كذلك لبيانه الثاني والثالث، وفي 12 و13 فيفري 2011 أعلن الجيش مرة أخرى بيانه الرابع والخامس على التوالي طرح فيه عدة إجراءات تحدد معالم المرحلة الانتقالية لحين إجراء

[1] هشام العوضي، **الإسلاميون في السلطة: حالة مصر**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 413؛ حويلية 2013، ص 27

انتخابات برلمانية ورئاسية مع تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواده وتحديد شروط الاستفتاء عليها.[1]

مع تنحي مبارك ليلة الجمعة 11 فيفري 2011 عن السلطة، عاشت مصر ليلة من أبهج لياليها استمرت طوال يوم السبت التالي، جاء هذا بعد انقلاب عسكري أبيض على مبارك أخرجه كلية من المشهد السياسي، وذلك من اجل تجنب دخول الشعب في مواجهة شاملة مع النظام، إضافة إلى وأد سيناريو التوريث داخل بيت مبارك، وإبعاد مجموعة رجال الأعمال المتحالفين مع ابنه، وبالتالي إضعاف الحزب الحاكم، لتصبح المؤسسة العسكرية الفاعلة في مصر، والقادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذها في مرحلة عدم الاستقرار السياسي، وتوليها بالفعل رئاسة الدولة في ظل غياب قيادة سياسية للحراك المصري.[2]

وفي 24 فيفري 2011 قدمت حكومة أحمد شفيق اعتذارًا للشعب المصري، وفي 3 مارس 2011 استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطلب رئيسي من حراك 25 جانفي وأعلن قبول استقالة أحمد شفيق وحكومته، وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة، وفي 19 مارس 2011 جرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية المصرية، وأعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء في 20 مارس 2011 أن النتائج النهائية أظهرت 77.2% من المصريين أيدوا التعديلات الجديدة للدستور ثم في 16 أفريل 2011 قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر حل الحزب الوطني الديمقراطي، كما أعلنت لجنة تقصي الحقائق بأحداث الحراك الشعبي في 19 أفريل أن مبارك هو المتهم الأول بجرائم قتل المتظاهرين المصريين[3]

---

[1] محمد صفار، **إدارة مرحلة ما بعد الثورة...حالة مصر**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المحلة 46 العدد 184 أفريل 2011، ص 24 .

[2] عزمي بشارة، **ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتء 2016 ص ص 35، 36

[3] محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف وللمعلومات ،العدد 23، 2012، ص 19 .

ذهبت مصر إلى انتخابات تشريعية في السنة الأولى من الحراك الشعبي وبقيادة وإشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية وأجريت الانتخابات في ظل غياب دستور جديد لمصر بعد الحراك الشعبي، كما أجريت الانتخابات التشريعية قبل ترتيب الساحة الحزبية المصرية، حيث أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في سبتمبر 2011 قانون الانتخابات، وعدل بعض أحكام القانون المتعلق بمجلسي الشعب و الشورى، وبحسب التعديلات تقرر أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب 498 عضوّا.[1]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 28 نوفمبر و11 جانفي 2012 جرت أول انتخابات مصرية بعد الحراك الشعبي، وفي 21 جانفي أعلن عبد المعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية النتائج النهائية في انتخابات مجلس الشعب[2] والموضحة فيما يلي.

أجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين ما بين 29 جانفي و22 فيفري 2012 حيث تم انتخاب 180 مقعدًا من مقاعد المجلس ال 264، بينما يعين المقاعد المتبقية الرئيس المقبل بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وتصدر التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة المشهد بعد حصوله على 105مقاعد، بنسبة 58.3 % فيما جاء حزب النور في المركز الثاني بعد حصوله على 46 مقعدا، بنسبة 25 % وجاء حزب الوفد الجديد في المركز الثالث بعد حصوله على 14 مقعدًا، بنسبة 7.7%.[3]

تعززت هذه الانتخابات التشريعية بانتخابات الجولة الأولى للرئاسة المصرية التي جرت يومي 23 و24 ماي 2012، فقد أظهرت تقدم مرشح حزب العدالة والتنمية محمد مرسي، حيث حصل على 24.78 % من الأصوات وجاء في المركز الثاني أحمد شفيق أخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك حيث

[1] أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 332–334 .

[2] محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 18–19 .

[3] محسن محمد صالح، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي**، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص ص 62،63 .

حصل على 24.78 % من الأصوات، وجاء حمدين صباحي في المركز الثالث حيث حصل على 20.72% من الأصوات، يليه عبد المنعم أبو الفتوح الذي حصل على 17.47% من الأصوات وجاء عمرو موسى في المركز الخامس حيث حصل على نسبة 11.13% وبذلك تحددت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بين محمد مرسي وأحمد شفيق، وقد جرت هذه الانتخابات يومي 16 و17 جوان وأعلنت نتائجها يوم الأحد، وفاز فيها محمد مرسي بنسبة 51.7 % من الأصوات.[1]

المبحث الثاني: واقع التغيير السياسي في الجزائر

تعد الأزمة السياسية التي عصفت بالجزائر منذ سنوات عدة جزءًا من منظومة البنية السلطوية التي شابها الكثير من قضايا الفساد السياسي وما سواه في ظل الافتقار للثقافة الديمقراطية والقناعة بضرورة تدشين مرحلة غير مسبوقة من التداول السلمي للسلطة، لا سيما وأن الأزمة السياسية قد رافقها الكثير من أعمال العنف، بسبب توتر علاقة النظام مع الرأي العام، مما أدى بهذا الأخير بالمطالبة بإسقاط النظام.

المطلب الأول: العلاقة الاتصالية بين النظام الجزائري والرأي العام

عرف المواطن الجزائري تراكمات من النضال والإحباط والغضب التي تجسّدت في سلسلة إضراباتٍ واحتجاجاتٍ بدأت بإقامة الحواجز في الطرقات، وإشعال النار في عجلات السيارات لمنع التنقل بين المدن والمحافظات، احتجاجا على رفع أسعار المواد الأساسيّة، أو للمطالبة بالحق في السكن والعمل، وإصلاح الطرقات، وتوصيل الغاز الطبيعي إلى سكان القرى. فأضحى هذا الاحتجاج أسلوب اتصال ومخاطبة النظام السياسي. هذا ما يؤكده تزايد عدد هذه "الانتفاضات" التي ظلت تحتفظ بطابعها المحلي، ولم ترتق إلى المستوى الوطني. إذ يذكر أن عددها قفز من 49 "انتفاضة" في 2006 إلى

[1] مصلح حضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**،ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014، ص ص 197، 198.

131 انتفاضة في 2008. وعلى الرغم من سعي النظام إلى شراء السلم المدني، خصوصا بعد 2011، إلا أن حركات الاحتجاج لم تهدأ، بل تنوعت أشكالها في ظل محاولة إخماد صوتها بالقوة الخشنة أي عنف قوات الأمن، والناعمة، أي وسائل الإعلام. أمام اتساع عملية إقصاء قطاع واسع من الجزائريين، من شرائح اجتماعية مختلفة وقناعات سياسيّة متباينة، من مختلف الهيئات المنْتَخَبة، وأمام احتكار الفضاء العمومي، وإفراغ النشاط السياسي من محتواه، لم يبق أمام الشباب الجزائري سوى ملاعب كرة القدم، للتعبير عما يعانون من ظلم وضنك العيش، وتعسّف في استخدام السلطة وتلاعب بالقوانين.[1]

مع نهاية سنة 2018 ، كانت العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد أوشكت على نهايتها، ومع ذلك لم تظهر أي بوادر تفيد أن السلطة الفعلية التي تحكم الجزائر لديها النية أو الرغبة في تغيير نهجها في تسيير الأزمة السياسية التي كانت تهدد البلاد، نظرًا إلى حالة الرئيس الصحية، فضلً عن المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت مع انهيار أسعار المحروقات. وسادت شكوك لدى أوساط واسعة في أنّ الرئيس لا يحكم وأنّ ثمة من يحكم باسمه، وجرت التغطية على هذا الواقع بتمجيد مصطنع ومبالغ فيه لشخص الرئيس.
وشهدت البلاد حالة إحباط غير مسبوقة منذ العشرية السوداء في ظل تداخل غير مسبوق بين رجالات السلطة ورجال المال والأعمال عنوانه الفساد.

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي في الجزائر

تعرض أكثر من جيل إلى حالة انهيار نفسي وكبت اجتماعي، من نظام سياسي لم يقدم للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم، ونشر الفساد والتسيب في جميع القطاعات مما عطل مصالح أفراد المجتمع، وقبلها تعرض في سنوات التسعينات للإرهاب والتطرف العنيف الذي نتج عنه مئات الآلاف من القتلى

[1] نصر الدين لعياضي، **الحراك الجزائري و"فيسبوك"** ،مقال منشور بتاريخ 30 افريل 2019، https://www.alaraby.couk، تاريخ الدخول 2021/06/10، على الساعة 22:30.

والآلاف من المفقودين، هي محطات صعبة مر بها المجتمع الجزائري حيث غُرست في نفسيته الإحباط واليأس من السلطة الحاكمة، وبهذه الطريقة يفقد الفرد صفة المواطن داخل وطنه، ويقول" سيسيل بيشو" في كتابه "قاموس الحركات الاجتماعية" على أن "الإحباطات النسبية* تتعلق بحالة توتر بين تطلعات متوقع تلبيتها وتطلعات لم تتم تلبيتها، وهو ما تنجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تفضي إلى سخط."[1] والفعل الاجتماعي والفئة المحرومة هي المرشحة للخروج إلى الشارع والقيام بعمليات الاحتجاج، ورفض سياسة الحكومة والمطالبة بالإصلاحات، وقد تتطور هذه الاحتجاجات إلى عنف وصدامات بين المحتجين والشرطة مثلما حدث في فرنسا(السترات الصفراء.)

شهدت الفترة الأخيرة التي حكم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والإيديولوجية، وأنشأ أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام عبر عقود على ترويضه وتمييعه، مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر ثقة المواطن .وكانت العهدة الثالثة من أسوء العهدات على الحياة السياسية، خاصة مع مرض الرئيس الذي غيبه عن تسيير البلاد، فاستغل أخوه" السعيد بوتفليقة "الوضع بحجة كونه مستشاره، وعمل على إخضاع الأحزاب السياسية ورجال الأعمال بكل الوسائل، وقام بإدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية حتى يصل إلى مبتغاه مستعملا الحزب العتيد" جبهة التحرير الوطني"، وفي ظل هذه الأحداث تعقدت الأمور وأنتجت" أزمة المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه، وتغييرات غير مسبوقة في المؤسسة العسكرية، التي شهدت عزل أو إقالة أو متابعة ضباط سامين في

* يوصف هذا الإحباط **بالنسبي** لأنه لا يتعلق بإحباط مطلق، وإنما بإحباط ناجم عن المقارنة مع التطلعات المنشأة اجتماعيا(فئة أكثر حرمانا)، بالتالي أن تكون في وضع موات أكثر للتعبئة.

[1] سيسيل بيشو وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة :عمر الشافعي،ط1، مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017، ص 27 .

مناصب جد حساسة.[1] حتى أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام ويمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد معه المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثله ويدافع عنه ويراقب مهام النظام، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية.

على مدار 20 سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة وشراء الأمن الاجتماعي وصناعة الوهم، ونشرها عبر قنوات كثيرة مثل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية الموالية، كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب، من خلال نشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي .وفي ظل انتشار الثورات في بعض الدول العربية حاول النظام القيام ببعض الإصلاحات السياسية كتعديل الدستور سنة 2016 ، لتُضاف اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، وإصلاحات أخرى شملت نظام الانتخابات والنظام الحزبي، فضلاً عن قانون الإعلام(السمعي- البصري)، بالإضافة إلى رفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة في البلاد منذ 1992[2]. بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في دعم الشباب، لكنها مشاريع فاشلة بسبب عدم ملائمتها للوضع الاقتصادي ولم تكن مدروسة، لأن غايتها كانت شراء الأمن الاجتماعي الذي كان في حالة توتر وغليان، وتزامنت تلك المشاريع مع ارتفاع سعر البترول وارتفاع احتياطي الصرف(العملة الصعبة).[3]

لكن سعر البترول لم يحافظ على ارتفاعه في السوق العالمية، حتى شهد انخفاضا كبيرا سنة2014 مما فرض على الدول البترولية مراجعة سياساتها الاقتصادية لتجاوز الأزمة، والمحافظة على احتياطي الصرف من العمة الصعبة، والجزائر هي الأخرى كانت من أكبر المتضررين وانتهجت نفس السياسة

[1] المرجع نفسه، ص 2.

[2] محمد بهلول، **الحراك الشعبي في الجزائر ومعضلة انتقال السلطة**، نون بوست http://www.noonpost.com/content/26835 زيارة الموقع بتاريخ 2021/06/01، على الساعة 13:30.

[3] أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، **22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر(الأسباب والتحديات)**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل : العدد 6، أكتوبر 2019.

بالإضافة" سياسة التقشف" وتوقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت طور الإنجاز، وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات في الصحة والتعليم والداخلية .هذا الوضع الاقتصادي المعقد أثر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب، وأصبح ينظر إلى حكومة الوزير الأول أحمد أيحي باعتبارها هي السبب في تأزم الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرتها على تسيير المرحلة والاعتماد على حلول مفبركة أنية، مثل التمويل التقليدي وعدم التنويع الاقتصادي، وكل هذه التحولات الاقتصادية بنكهة سياسية أصبحت كابوسا للمواطن الجزائري ، بين غلاء معيشي وزيادة نسبة البطالة وهجرة غير شرعية، إضافة إلى فرض سياسة التقشف المستمر على المواطنين.

يعتبر إعادة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، ولأنه" بقدر ما يثير هذا الترشح من التساؤلات حول قدرة شخص خصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، فانه يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية.[1] فقد عملت الكثير من الأحزاب الموالية للنظام مثل حزب "تاج" بقيادة عمار غول، إضافة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني بقياد "جمال ولد عباس"، مع أحزاب أخرى من أجل التسويق لترشيح "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة، وذلك عبر إبراز نضاله السياسي والثوري وإنجازاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتكريماته المتواصلة بواسطة "صورته" أي وضع صورته في مختلف المناسبات، ما أدى إلى استفزاز الشعب الجزائري في الكثير من المحافل الوطنية، فتجسدت بوادر هذا الرفض الشعبي

[1] لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 19 مارس 2019 ، ص 2 .

في الشارع من خلال التظاهرات التي تم تنظيمها، وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي(بناء الوعي المجتمعي)، وخاصة عبر موقع الفايسبوك الذي نال إقبالا جماهيرية كبيرة من قبل الجزائريين.

المطلب الثالث: التغيير السياسي في الجزائر.

بعد أن أرغم الحراك الشعبي المؤسسة العسكرية الجزائرية في التدخل لصالح مطالب عموم الشعب جاء بيان التخلي عن الرئاسة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من أفريل عام 2019، على الرغم من أن هذه الخطوة كانت متأخرة بسبب إصرار بوتفليقة على البدء بمرحلة انتقالية تكون بإشرافه من خلال عدم الترشح لولاية رئاسية خامسة، ومن ثم العمل على إعداد دستور جديد للدولة مهمته التأسيس لمرحلة جديدة من الإصلاح الدستوري والسياسي تبدأ بجمهورية ثانية يعقبها انتخابات رئاسية لن يترشح لها كما وعد بذلك.

كلها حلول ترقيعية تعود النظام على اتباعها على مدار 20 سنة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتشكل في ذاكرة النظام نسق نابع من قيم صاحبه تهدف الى تعمد الإبطاء في التعامل مع مطالب الشعب واعتماد حلولا واتخاذ قرارات غير التي يطالب بها الحراك.

ولكن تصاعد موجات الحراك الشعبي من خلال نزوله للشارع شكل حملا متزايدا على النظام، أدت في نهاية المطاف إلى تغيير الكثير من هذه الخطوات في ظل تزايد المخاوف والخشية الشديدتين من تقوية صلاحيات الرئاسة وليست إضعافاً لها، لأنه سيضمن بقائه في السلطة لمرحلة خامسة أياً كانت مدتها وسيشرف بنفسه على اختيار من يكون خلفاً له، ليستمر ذلك الحراك الشعبي

مشكلا تغذية استرجاعية للنظام مفادها الاعتراض على ترشحه لولاية خامسة ومن ثم الرفض المطلق لتوليه السلطة.[1]

وفي ضل تزايد العبء وفي يوم الأثنين 11 مارس2019 ، أعلن الرئيس بوتفليقة إلغاء الانتخابات الرئاسية، وعقد ندوة وطنية، مع تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية، وهي المقترحات التي رفضها الجزائريون، الذين خرجوا إلى الشوارع يومي 15 و 22 مارس، في مظاهرات حاشدة للمطالبة برحيل الرئيس والنظام، ورفضا لتمديد العهدة الرابعة التي تنته يوم 28 أفريل2019 ، بعدها بدأت وتيرة المظاهرات تزداد حجما وحسنا في كل جمعة، وتتحول خطابات وإجراءات السلطة أكثر ضعفا وخجلا واستفزازا للشعب، وزادت خطابات التأييد من الفريق قايد صالح للشعب.

وفي 26 مارس2019 ، استجابتا لمطالب الشعب، دعا قايد صالح إلى تنحية بوتفليقة من خلال تطبيق المادة 102 من الدستور الأمر الذي زاد العبء على النظام اكثر بكثير، لكن لم يتحرك المجلس الدستوري، واستمرت الرئاسة في صمتها بل وظهرت مناورات لعدم تطبيق ذلك، وتم عقد اجتماع نضمه الجنرال توفيق بطلب من السعيد بوتفليقة، غير أن قايد صالح كشف المؤامرة، ودعا بعدها في اجتماع مع قيادة الأركان إلى تطبيق المواد 7 و8 و 102، بعدها تم منع رجال أعمال من مغادرة التراب، وبدأت الأحداث تتسارع، الرئاسة تصدر بتشكيل الحكومة، وتصدر بيانا تعلن فيه أن بوتفليقة سيستقيل قبل 28 أفريل2019، بعد إتخاذ قرارات هامة، الأمر الذي لم يعجب الفريق قايد صالح بعدها بيوم، عقد الفريق اجتماعا ثانيا في مقر قيادة أراكان الجيش، وجه رسالة

[1] همسة قحطان خلف، **فاعلية موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي في الدول العربية بعد 2011 الجزائر نموذجا**، العراق: دراسات دولية،30-06-2020، العدد80، ص139.

شديدة اللهجة، استعمل فيها مصطلحات لأول مرة، منها العصابة وكشف فيها المؤامرات.[1]

نتجت عنه حرب إعلامية كبيرة كترجمة لصراع بين فريق يدعم الجيش وفريق يدعم الرئيس وأنصاره انتهت بتقديم عبد العزيز بوتفليقة استقالته مُرغما وتسليم السلطات لرئيس المجلس الدستوري. اجتمع البرلمان بغرفتيه ممثلا في مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني بنوابه لإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية تفعيلا للمادة 102 من الدستور، فيما صاحب هذا الإعلان تولي رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة لمدة ثلاثة أشهر كاملة بهدف تسيير الحكومة وإجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للدولة. الامر الذي دفع بالآلاف من المتظاهرين للخروج في مسيرات سلمية عبر عديد ولايات الوطن منددين بهذا القرار الذي يتنافى ورغبة الشعب ومطالبه المرفوعة منذ بداية الحراك.

ومع مرور الأسابيع بدأ النقاش حول مستقبل الجزائر، وظهرت عشرات المبادرات المختلفة لحلول وتصورات ورؤًى للوضع. وعلى رغم المسار الاحتجاجي السلمي، فقد كانت المطالب راديكالية ثورية عبّر عنها الشعار «يتنحّاو قاع»، بمعنى رحيل الجميع. وهذا ما كان يصطدم برؤية الجيش، لا سيما مطلب رحيل كلٍّ من رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي، ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، وهو الذي رفض تنحيتهم لأسباب متعددة، منها التقيد بالدستور، والخوف من الفراغ المؤسساتي وفخ الوقوع في تهمة الانقلاب العسكري. وذهب الحراك في مطالبه إلى حد المطالبة بإقصاء أحزاب الموالاة، وطرد كثير من السياسيين ورؤساء الأحزاب من المسيرات (وكأنه عزل سياسي عمليًّا)، وتعدَّى الأمر ذلك إلى طرد وزراء

[1] العربي سفيان، **2019 عام الحراك في الجزائر والقضاء على العصابة والقصاص منها .. كرونولوجيا الحراك الشعبي في الجزائر**، https://dzayerinfo.com/ar/ ، 31-12-2019، تاريخ الزيارة 2021/05/01، على الساعة 10.00.

الحكومة من الشارع، ودعوات إلى العصيان المدني، وغلق مداخل مقرات البلديات[1].

لقد كانت كل الرؤى المطروحة لحل الوضع متباينة، ما بين الأغلبية التي ترى أن الأزمة سياسية وتحتاج إلى حلول سياسية، على اختلاف هذه الحلول، فالبعض كان ينادي بمرحلة انتقالية، والبعض بمجلس تأسيسي أو مجلس أعلى للدولة، وآخرون بضرورة الانتخابات بشروط نزيهة ولجنة مستقلة للإشراف على عليها، وبين رؤية الحلول الدستورية التي كان تتبناها السلطة الفعلية (الجيش) بصفتها خِيارًا مفصولًا فيه. وهو الدور الذي بدأت تُطرح حوله الأسئلة من قِبَل: هل الثقة بمؤسسة الجيش ممكنة؟ وهل الثقة تُبنى أم تُصدر؟ وبدأت تَخلق توجسًا من عسكرة الدولة على رغم الحفاظ على الواجهة المدنية، وبات شعار (مدنية وليست عسكرية) حاضرًا بقوة، إذ شهد الحراك منذ الجمعة العشرين شعارات ضد الجنرال القايد صالح قائد الأركان[2]

إن تقيد مؤسسة الجيش بالدستور، وحرصها على الانتخابات الرئاسية التي كان من المفروض أن تكون بعد تسعين يومًا من استقالة بوتفليقة، وهو ما يصادف الرابع من شهر يونيو ، لم يكن كافيًا لتنظيمها عمليًّا في ظل رفض الحراك لها، وهو ما حدث فعليًّا بعد إعلان المجلس الدستوري استحالة إجرائها. وبمرور الأشهر، ظهرت بوادر الانقسام في الحراك حول الرؤى والحلول، وهو ما يعكس ضعفًا وعجزًا في تصور خريطة طريق، إذ صار الحراك يرفض أي طرح أو حلول، دون تقديم بديل لها، كما لم يستطع -عبر شهور- إخراج ممثلين له، وكانت تغذية الاصطفاف الجهوي والعرقي (الراية الأمازيغية) مما زاد في تسميمه. وفي ظلّ تنصيب هيئة الحوار والوساطة، التي اجتمعت بعدد كبير من رؤساء الأحزاب والجمعيات والنقابات وبعض شباب الحراك، كان عامل الزمن

[1] قرن محمد إسلام ، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك**، منتدى السياسات العربية**https://www.alsiasat.com**، فبراير 2020، ص6.

[2] بكيس نورالدين، **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، النشر الجامعي الجديد، 2019.

لصالح مؤسسة الجيش، التي أعلنت بحلول الشهر السادس للحراك (3 سبتمبر) عن ضرورة استدعاء الهيئة الناخبة يوم 15 سبتمبر ، وتنصيب الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإذا استجاب رئيس الدولة المؤقت بن صالح، وحدد موعد إجراء الاستحقاق الرئاسي في 12 ديسمبر[1]

بعد أكثر من تسعة أشهر من الحراك الشعبي المستمر في المطالبة بتغييرات جذرية، ما زالت بعض الأصوات ترفض إجراء الانتخابات الرئاسية بصفته أحد الحلول المطروحة، وترى أن الظروف العامة ما زالت لم تتوافر لتنظيمها في وجود نور الدين بدوي، وزيرًا أولَ متهمًا بالتزوير بصفته وزير الداخلية في محطات انتخابية سابقة، ومنها جمع أكثر من ستة ملايين استمارة للمترشح بوتفليقة. في حين تصر المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابية الرئاسية مهما كلف الأمر، وهو ما صرح به قائد الأركان في أحد خطاباته في شهر سبتمبر ، لا سيما أن الحراك نجح في تعطيل موعدين انتخابيين رئاسيين وقت الحراك الشعبي (18 أبريل و4 يوليو). من أجل لذلك عملت المؤسسة العسكرية -بصفتها سلطة فعلية في مدة ما بعد 4 يوليو- جاهدةً لتوفير الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، فشُكلت هيئة الوساطة والحوار الوطني برئاسة كريم يونس رئيس البرلمان الأسبق، وكان هدفها إيجاد نهج توافقي للخروج من المأزق السياسي، بالحوار مع مختلِف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي، وكان من مخرجاتها التي رُفعت إلى رئيس الجمهورية المؤقت بن صالح، تعديل القانون العضوي للانتخابات، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة

[1] بلغيث عبد الله. **الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**. مركز الجزيرة للدراسات، نشر في 2019/12/11، شوهد في 2021/05/22، الرابط https://bit.ly/2TyVqMD .

للانتخابات، التي تأسست لاحقًا برئاسة محمد شرفي وزير العدل الأسبق، وحُدد موعد نهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر[1].

وفي انتخابات رئاسية اتسمت بأدنى مستوى مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9%، أفرزت فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون، الذي شغل منصب الوزير الأول سابقًا، والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال البلد. وفي أول خطاب له بعد إعلان فوزه، أكد عزمه الحوار الجاد مع الحراك الشعبي، لتأتي لاحقًا مجموعة إجراءات منها إطلاق سراح الكثير من السجناء على خلفية الاحتجاجات، ووجود بعض وجوه الحراك في تشكيلة الحكومة الجديدة، لتزيد في انقسام مواقف الشارع وتباينها. ففي حين يرى البعض أن مشروعية المطالب تبقى قائمة متمثلة في القطيعة النهائية مع النظام السياسي ورحيل جميع رموزه، يرى آخرون أن الحراك فقدَ جميع مسوِّغاته مع الانتخابات الرئاسية وإعلان رئيس جديد.[2]

[1] عبد العال محمود. **مأزق الحراك: تحديات ما بعد فوز تبون برئاسة الجزائر**. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في 2019/12/15، شوهد في 2021/05/22، الرابط https://bit.ly/35XuatO

[2] كمال عبد الله. **ما مصير الحراك الجزائري بعد أن أصبح تبون رئيسًا؟**، ساسة بوست، نشر في 2019/12/21، شوهد في 2021/05/22، الرابطhttps://bit.ly/2tsxEHv

الخلاصة

في ظل المتغيرات والتحديات التي أصبح الوطني العربي يعرفها بأنظمته السياسية، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطور الحركات الاجتماعية بأنواعها التي أصبحت تطرح تحديات كبيرة أمام الأنظمة السياسية مما جعلها تلجأ إلى أساليب الهيمنة و العنف الرمزي والقمع القهري على المجتمع، الشيء الذي خلف تصادما بين الدولة و مكونات المجتمع، أمام تخلي الدولة عن أدوارها الأساسية، أمام موجة حركية لردود الأفعال الاحتجاجية[1].

لقد دفع عدم الاستجابة للمطالب الاجتماعية الفئات الجديدة للمشاركة السياسية بغية التعبير عن مطالبها، ولأن مؤسسات الدولة لا تحظى بثقة المواطنين وليست لديها القدرة على التكيف مع مطالب الفئات الجديدة، سواء من حيث الاستجابة لمطالبها أو استيعاب اتساع مشاركتها السياسية للتعبير عن آمالها وطموحاتها، لجأت تلك الفئات إلى طرق خارجة عن أطر الدولة للتعبير عن مطالبها، تجسد ذلك فعليًّا في حراك شعبي شمل كل المجتمع، إذ نزل ملايين المواطنين إلى الشارع مطالبين بتغيير النظام السياسي تغييرًا جذريًّا، بعد أن سئموا من مؤسسات سياسية أصبحت أداة لشرعنة الفساد وسوء التسيير، عوض أن تكون منبرًا للتعبير عن طموحات وانشغالات الأجيال الجديدة وأطرًا لتمكين المحكوم من محاسبة الحاكم. فشكلت حملا على النظام في كلا البلدين وقد تزايد هذا الحمل رافضا الحلول الترقيعية الهادفة الى تغيير الحكومات والبقاء على النظام، ومع تبني المؤسسة العسكرية مطالب الشعب ليصبح عبءً كبيرًا لا طاقة للنظام به. نتج عنه تغييرا سياسيا في كلا البلدين.

[1] المصطفى بوجعبوط، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين_المانيا،ط1، 2019، ص12.

خاتمـــــــة

الخاتمـــة

في ختام دراستنا نطرح جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لمسألة دور مقترب الاتصال السياسي في تحليل التغيير السياسي، وذلك على مدى ثلاث محاور أساسية اثنان منها نظرية تحليلية، والثالث تضمن دراسة حالة بلدين عربيين هما مصر والجزائر.

في الفصل الأول الخاص بمقترب الاتصال السياسي تبين لنا أن الاتصال جزء هام من العملية السياسية وانه لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة و أن دراسة النظام السياسي من خلال الاقتراب الإتصالي تعني دراسة السلوكيات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين.

في الفصل الثاني الخاص بالإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي، تبين لنا أن هناك إشكالات واضحة على مستوى أدبيات العلوم السياسية فيما يتعلق بمصطلح التغيير السياسي؛ وذلك لعدم وجود اتفاق عام حوله سواء من الناحية اللغوية أو النظرية، فعلى الرغم من رواجه وكثرة استعماله، إلا أنه ما زال غامضًا ويحمل عدة معان في آن واحد مثل التحديث السياسي، والتنمية السياسية، التحول السياسي، والإصلاح السياسي، والثورة، وهو ما انعكس على المداخل النظرية المتعلقة بدراسة عملية التغيير السياسي؛ التي تعددت أيضا، وحملت في طياتها وجهات نظر متباينة، كل منها اهتم بجانب معين وأغفل الأخر أبرزها مدخل التغيير السياسي بالمكونات، ومدخل التغيير السياسي بالأزمة، ومدخل التغيير السياسي المعقد وكلها كانت محاولات أكاديمية تهدف إلى تحرير التحليل السياسي لتشكل خطوات أولية في طريق صياغة نظريات عامة للتغيير السياسي.

أما فيما يخص الفصل الثالث المتعلق تحليل التغيير السياسي في مصر والجزائر وقفنا على واقع التغيير السياسي في كل من مصر والجزائر حيث ابرزنا فيه العلاقة الاتصالية بين النظام والرأي العام التي عرفت انسداد في قنوات التواصل نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية حيث باتت لا تحظى بثقة المواطنين وليست لديها القدرة على التكيف مع مطالب الفئات الجديدة، سواء من حيث الاستجابة لمطالبها أو استيعاب اتساع مشاركتها السياسية للتعبير عن آمالها وطموحاتها فلجأت تلك الفئات إلى طرق خارجة عن أطر الدولة للتعبير عن مطالبها، تجسد ذلك فعليًّا، إذ نزل ملايين المواطنين إلى الشارع مطالبين بتغيير النظام السياسي تغييرًا جذريًّا، وهو ما تحقق لها بغض النظر عما اذا كان التغيير هذا كان نحو الاحسن ام كان عملية اعادة هيكلة لنظام قديم في ثوب جديد.

التوصيات:

من اجل تعزيز فاعلية الجهاز الحكومي في الاتصال السياسي يوصى بـ:

أولا : ضرورة وجود تناسب بين قنوات الاتصال وبين كمية المعلومات الراجعة.

ثانياً : ضرورة وجود استجابة مرنة من الجهاز الحكومي للمعلومات الراجعة وأن تكون هناك دقة في نقلها وفى تفسيرها.

ثالثا : ضرورة تمتع الجهاز الحكومي بقدرة على التنبؤ للمشاكل والمواقف الجديدة لتصحيح وضبط عملية معالجة هذه المشاكل والمواقف وتحويلها إلى مخرجات جديدة.

وكل هذا عند "كارل دويتش" قابل للتقدير الكمي، فالجهاز الحكومي يستطيع تحديد درجة وكمية التحول في الموقف المتوقع من بيئته والذي على أساسه يحدد سلوكه اللاحق بصدد هذا الموقف، وكذلك يمكن قياس الضغط الواقع على الجهاز من جانب بيئته من ثنايا قياس مدى فاعلية قنوات الاتصال في حمل المعلومات من وإلى مركز صناعة القرار. كما يمكن تحديد كمية تباطؤ "Lag"

الجهاز في استجابته للمعلومات الراجعة ويعنى "دويتش" بالتباطؤ هنا الفارق الزمنى بين استقبال الجهاز للمعلومات والرد عليها، فكلما قل ذلك الفارق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الجهاز، وكذلك إمكانية تحديد كمية المبادرة "Lead" التي يكون الجهاز الحكومي قادرا على القيام بها. وما هي كمية التغير التي يحدثها الجهاز نتيجة استقباله للمعلومات. وهو ما عبر عنه "دويتش" بلفظة "Gain" وإذا كان الجهاز قادراً على البحث باستمرار عن تلك العوامل وقادرا على ربطها بالمعلومات التي يتلقاها ثم يقوم بمعالجة هذه العوامل وضبطها في إطار أهداف المجتمع يكون الجهاز الحكومي جديرا بوصفه جهازا جيدا "أي جيد الاتصال"، ومن ثم يأتي الحكم على مدى فاعلية أي جهاز حكومي (بالدرجة الأولى) من ثنايا عوامل السيطرة والضبط والتحكم التي يمارسها الجهاز الحكومي في التأثير على النشاطات السياسية في إطار مجتمعه الكلي.

أما قدرة هذا الجهاز على البقاء تتوقف على الفاعلية التي يدرك بها الجهاز أهدافه أولا ثم العمل على تحقيقها ثانياً، وهكذا فإن قدرة الجهاز على البقاء تتوقف على فاعليته كجهاز محرك لمجتمعه نحو تحقيق أهدافه، حيث إنه أداة مجتمعة لتحقيق أهدافه. كما أن المعلومات الراجعة وكيفية معالجة الجهاز لها هي التي تعكس هذه الفاعلية، فهي تعكس مجرى أحداث تحرك الجهاز نحو تحقيقه لوظائفه وأهدافه أو في البعد عنها. إنها إذن عاكس حساس لمدى فاعلية الجهاز الحكومي كمحرك لمجتمعه نحو أهدافه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب

1. ال سعود سعد، الاتصال والإعلام السياسي، الرياض: دار الكتاب الحديث، 2010.
2. أبو شنب جمال محمد، نظريات الاتصال و الإعلام المفاهيم -المداخيل النظرية- القضايا، مصر: دار المعرفة، 2008.
3. أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 .
4. أديب فايز الضمور، فقه الإصلاح والتغيير السياسي، ط 1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010.
5. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونفسية وإعلامية)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006.
6. إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور، النظم السياسية و سياسات الإعلام، بيروت: مركز الإسكندرية للكتاب،2005.
7. إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2013.
8. أمين جلال، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2008، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2009.
9. البشر محمد بن سعود، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض: مكتبة العبيكان، 1999.
10. بكيس نورالدين، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، النشر الجامعي الجديد، 2019.
11. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
12. بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، ترجمة: خليل كلفت، ط 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
13. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 .

14. حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير الاستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، ط 1، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

15. حرب وسيم وآخرون، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية،ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

16. حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

17. خالد المعيني، كي لا تسرق الثورات دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، ط1، بيروت: منشورات ضفاف، 2014.

18. دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط 2،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2008.

19. ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط 1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

20. سعيد محمد السيد، الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2006.

21. السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية،2011.

22. سيسيل بيشو وآخرون، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة :عمر الشافعي،ط1، مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017.

23. شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص51.

24. الصويع عبد العزيز حسن، الزلزال العربي ! السعودية والخليج، ط1، دبي-بيروت: دار مدارك للنشر،2011.

25. طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان: منشورات ضفاف، 2015

26. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

27. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر ،2006.

28. عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

29. عزوز احمد، الاتصال ومهارته، وهران: منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، 2006.

30. عيادة كحيلة، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور، ط 1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005.

31. عيساوي احمد، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014

32. قاعود حلمي، ثورة الورد والياسمين من سيدي بوزيد..الى ضفاف النيل، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

33. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية،2004.

34. محسن محمد صالح، مصر بين عهدين مرسي والسيسي، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016 .

35. محمد بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، ط1، دمشق: دار وحي القلم، 2014.

36. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي،الجزائر،1997.

37. محمد علي رجب، مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد(تحليل تاريخي- سياسي- إقليمي)، ط 1، القاهرة : دار التعليم. الجامعي، 2015.

38. المصطفى بوجعبوط، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين_المانيا،ط1، 2019.

39. مصلح حضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي،ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

40. هشام علي حافظ، جودت سعيد وآخرون، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، ط 2، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2002.

41. هويدي فهمي، مصر تريد حلاً، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2002.

42. وفاء صندي، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي أزمة نخبة وشعب (شهادة 45 مفكرًا وباحثًا) (رؤية تحليلية)، ط1، بروت: منتدى المعارف، 2014.

ب- المجلات العلمية:

1. أبو دوح خالد كاظم، ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر.. محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد378.
2. أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، 22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر(الأسباب والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل : العدد 6، أكتوبر 2019.
3. سعيد حسين عبدولي، "سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية إستشرافية لمظاهر التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان2015.
4. عزت السيد أحمد، القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الأول والثاني، 2011.
5. عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد 58 ، 2014.
6. لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 19 مارس 2019 .
7. محسن صالح، ربيع الدنان، وآخرون، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف وللمعلومات ،العدد 23، 2012 .
8. محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة...حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المحلة 46 العدد 184 أفريل 2011 .
9. هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 413؛ حويلية 2013.
10. همسة قحطان خلف، فاعلية موجات التغيير السياسي والحراك الشعبي في الدول العربية بعد 2011 الجزائر نموذجا، العراق: دراسات دولية،30-06-2020، العدد80.

11.وحيد عبد المحيد، ثورة 25 جانفي ضد النظام الهش في مصر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011 .

ج- المواقع الالكترونية:

1. بلغيث عبد الله. الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي. مركز الجزيرة للدراسات، نشر في 2019/12/11، شوهد في 2021/05/22، الرابطhttps://bit.ly/2TyVqMD .
2. عبد العال محمود. مأزق الحراك: تحديات ما بعد فوز تبون برئاسة الجزائر. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في 2019/12/15، شوهد في 2021/05/22، الرابط https://bit.ly/35XuatO
3. العربي سفيان، 2019 عام الحراك في الجزائر والقضاء على العصابة والقصاص منها .. كرونولوجيا الحراك الشعبي في الجزائر، https://dzayerinfo.com/ar/، 31-12-2019، تاريخ الزيارة 2021/05/01، على الساعة 10.00.
4. علاء حميد، الاتصال السياسي، مجلة النبأ، العدد83، https://annabaa.org/nbahome/nba83/008.htm، 2021/05/01 على الساعة 21:19.
5. قرن محمد إسلام ، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، منتدى السياسات العربيةhttps://www.alsiasat.com، فبراير 2020.
6. كمال عبد الله. ما مصير الحراك الجزائري بعد أن أصبح تبون رئيسًا؟، ساسة بوست، نشر في 2019/12/21، شوهد في 2021/05/22، الرابطhttps://bit.ly/2tsxEHv
7. محمد بهلول، الحراك الشعبي في الجزائر ومعضلة انتقال السلطة، نون بوست http://www.noonpost.com/content/26835 زيارة الموقع بتاريخ 2021/06/01، على الساعة 13:30.
8. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، https://ao-academy.org/2006/05/456.html،2021/05/25على الساعة 22:00

9. نصر الدين لعياضي، الحراك الجزائري و"فيسبوك" ،مقال منشور بتاريخ 30 افريل 2019، https://www.alaraby.couk ، تاريخ الدخول 2021/06/10، على الساعة 22:30.

د- المذكرات والرسائل:

1. بن صالح جعفر، الاتصال السياسي في الجزائر معالجة إعلامية للملف الصحي لرئيس الجمهورية (جريدتي الشروق والخبر نموذجا)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران: 2012/2013.
2. صحراوي بن شيخة، التسويق السياسي في الجماعات المحلية دراسة حالة الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) في الجزائر، 12 نوفمبر2007، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية تسيير واقتصاد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية،2008/2009 .
3. عبد المومن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولي، تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية: 2018 -2019.
4. مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي - مصر نموذجا- ، رسالة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.
5. منصوري فاطمة الزهرة، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة: 2013/2014.

ه- المراجع الاجنبية

1. Larry Diamond, Francis fukuyama, " Recondidering the transition paradiacm", journal of democracy, vol 25, no 1, January 2011.

فهــرس المحتويات

شكر وعرفان

إهـــداء

مقدمـــــة: **1**

أهمية الدراسة: 2

أهداف الدراسة: 3

أسباب اختيار الموضوع:.....3

إشكالية الدراسة: 4

حدود المشكلة: 5

الفرضيات: 5

منهج الدراسة:.....6

هيكل الدراسة: 7

تحديد المصطلحات:.....7

الفصل الأول: مقترب الاتصال السياسي.....9

المبحث الاول: ماهية الاتصال السياسي.....**10**

المطلب الأول: مفهوم الاتصال السياسي ونشأته. 10

المطلب الثاني: العلاقة بين الاتصال و السياسة. 13

المطلب الثالث: عناصر الاتصال السياسي و أهدافه.....14

المبحث الثاني: مفهوم المقترب الإتصالي **17**

المطلب الأول : الافتراضات العامة للمقترب الإتصالي 18

المطلب الثاني : التحليل الإتصالي للنظام السياسي 19

المطلب الثالث: تقويم المقترب الإتصالي.....22

الخلاصة **23**

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتغيير السياسي.....25
المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي وأهم المفاهيم المرتبطة به. 26
المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي 26
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بعملية التغيير السياسي 31
المطلب الثالث: أنواع التغيير السياسي 35
المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي في العلوم السياسية39
المطلب الأول : مدخل التغيير السياسي بالمكونات 40
المطلب الثاني : مدخل التغيير السياسي بالأزمة 42
المطلب الثالث: مدخل التغيير السياسي المعقد.....44
الخلاصة 46
الفصل الثالث: تحليل التغيير السياسي في مصر والجزائر-دراسة مقارنة-....48
المبحث الأول: واقع التغيير السياسي في مصر.....49
المطلب الأول: العلاقة الاتصالية بين النظام المصري والرأي العام.....49
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي في مصر 50
المطلب الثالث: الحراك الشعبي من اجل التغيير في مصر 54
المبحث الثاني: واقع التغيير السياسي في الجزائر 58
المطلب الأول: العلاقة الاتصالية بين النظام الجزائري والرأي العام 58
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي في الجزائر.....59
المطلب الثالث: التغيير السياسي في الجزائر. 63
الخلاصة 69
الخاتمـــة 71
قائمة المراجع 75

ملخص:

لقد عملت أوروبا بعد أن قلبت النظم السلطوية على التأسيس لديمقراطيات فريدة من نوعها، يلعب البرلمان والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين دور الوسيط بين الشعب والسلطة، وبذلك استطاعت أن تحدث التوازن في المجتمع وإنعاش الاقتصاد وتحرير العقل ودعم الابداع والحريات. بينما لا تزال إفريقيا والشرق الاوسط تكرسان للتفكير السياسي والاقتصادي التقليدي الذي تجاوزه الزمن والذي يقوم على مبدأ السلطة الأبوية والتفرد بالقرار، مما خلق انسدادًا في أفق التواصل السياسي بين الحاكم والمحكوم.

حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم مقترب الاتصال السياسي والاطر النظرية للتغيير السياسي، كما قمنا بتحليل التغيير السياسي الذي حصل في كل من مصر والجزائر في ضل الانسداد في قنوات الاتصال السياسي. حيث وقفنا على مسببات الحراك الشعبي وما نتج عنه من تغيير سياسي في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: الاقتراب الاتصالي، الاتصال السياسي، التغيير السياسي،

Summary

As the authoritarian regimes turned to the establishment of unique democracies, Parliament, the media, civil society institutions, intellectuals and intellectuals played the role of mediator between people and power, thus creating a balance in society, reviving the economy, liberalizing reason and supporting creativity and freedoms. While Africa and the Middle East continue to devote themselves to the old-fashioned traditional political and economic thinking based on the principle of patriarchy and the singularity of the resolution, this has created a stalemate in the political horizon between the ruler and the convict.

In this study, we tried to address the concept of a political communicator and theoretical frameworks for political change. We also analysed the political change that took place in Egypt and Algeria in the shadow of blockage in political communication channels. We stood by the causes of popular mobility and the resulting political change in both countries.

Keywords: communicative approach, political communication, political change.